



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".... خاصة بالأعضاء

المعد الثامن عشر السنة السابعة والعشرون سبتمبر (النصف الثاني) ١٩٩١

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم متاريس للدفاع ومتاريس للهجوم

فالوضع الدستوري للشرعية الفلسطينية قد تم تجديده وتجسيده داخل المجلس الوطني الجديد. واصبحت الدورة العشرين للمجلس الوطني تشكل نقطة انطلاق جديدة قادرة على تأمين المتراس الدفاعي الأول في مواجهة خطة الامبرياليين والصهاينة التي تهدف اول ما تهدف الى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ولأنها المعبر الشرعي الوحيد عن شخصيته وهويته الفلسطينية المستقلة.

وكما كان التجسيد الدستوري متراسا في وجه مخططات التصفية، فان متاريس التصدي للسياسات الصهيونية والامبريالية كانت من اهم متطلبات الانجاز داخل المجلس الوطني. فالهجمة الامبريالية التي خططت ورسمت عبر سنوات طويلة كيف يمكنها التخلص بشكل حاسم من النقيض التاريخي للكيان الصهيوني، وجدت ان منظمة التحرير الفلسطينية قادرة الان وهي تمر في اصعب الظروف على التصدي للهجمة والتحدي للمواجهة دون استسلام. تماما كما كانت في ظروف سابقة اقل سوءا من الواقع الراهن. لقد وجد المجلس الوطني الفلسطيني انه ينبغي في ظرف يختلف تماما عن ظرف انعقاد دورته

أكد شعبنا الفلسطيني من جديد على تجسيد ارادته الصلبة وعزيمته التي لا تلين، وتحديد البطولي لكل محاولات عزله وابعاده عن قضيتة وتصفيته هويته الوطنية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية. فالرد الذي يحمله انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني جاء في ظرف كان الاعداء يظنون أن هدفهم في تصفية المنظمة كان على وشك التحقيق. فعلى الرغم من تخوفات الكثيرين من الاثقاء والاصدقاء أن يكون المجلس الوطني في هذه المرحلة مدعاة للمزيد من التشردم الفلسطيني والتناحر الذي يمزق الساحة الوطنية، فقد تجلت داخل المجلس روح الديمقراطية الفلسطينية السمحة وفرضت قانونها الخاص على الجميع بحيث أكدت انها الخيمة التي يلتم تحت ظلالها كل الوطنيين المخلصين، والتي تسمح لكل الافكار والرؤى والمعتقدات ان تتفاعل في بستان فلسطين ومن أجل القضية الوطنية.

لقد جسد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني تأكيد شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي تصلب متراسها لتصنع بر الامان. ولتعتطي لقضية فلسطين ولما تحمله ثورتها المسلحة القدرة على الرسو والاقلاع بثقة وعزم.

مرحلة العضوية في المنظمات القيادية في الإقليم

(والمعتمد)، والعمل التنظيمي، وعمل الأرض المحتلة، والعمل النقابي أو المنظمات الشعبية في الإقليم أو المنطقة، والعمل الأمني، والأعلام، والتعبئة الفكرية، والمالية والشؤون الإدارية. الخ.

وذلك إضافة إلى مهام أخرى وفقا للطبيعة الخاصة أو الحاجة الخاصة بكل إقليم.

من هنا فإن العضوية في هذه المرحلة هي عضوية طليعية قيادية ويتم الاعتماد فيها على الممارسة بشكل أساسي من أجل تنفيذ المهام وتطوير وتربية الأعضاء، فالممارسة هي أحد مصادر بناء واعداد الكادر في الحركة. وقبل الحديث عن دور الممارسة في اعداد أعضاء هذه الأطر وتطوير قدراتهم لابد من الإشارة إلى أن ذلك لا يعني أنه لا يقع على عاتق الأعضاء في هذه الأطر واجبات تثقيفية ونظرية، بل على العكس فإن هذه الواجبات هي واجبات أساسية يتحمل العضو والاطر مسؤولية القيام بها حركيا وذاتيا.

وفي نطاق المسؤولية الحركية الموجهه يقع على عاتق الكادر عضو هذه الهيئات القيادية في الإقليم أن يتلقى الدراسات الحركية المقررة في الجوانب التالية:

اولا : المتابعة المعمقة لشؤون قضية فلسطين وتطوراتها على المستوى الإقليمي والدولي، وموقعها ضمن موازين القوى والعلاقات الدولية الأساسية في حينه وعبر مسار هذه العلاقات.

ثانيا : الدراسة المعمقة لدور الكيان الصهيوني السياسي والاقتصادي والاستراتيجي اقليميا ودوليا وانعكاس ذلك في تركيبته ووظائفه وعلاقاته وممارساته.

ثالثا : متابعة الدراسات التنظيمية في مجال المفاهيم التنظيمية الحركية وخاصة المفاهيم النظرية المعمقة، وفي مجال ما يصدر من تعاميم ورسائل تنظيمية بهدف تولي شرحها وتحقيق القنوات المشتركة من حولها.

رابعا : متابعة تطورات الوضع السياسي باستمرار وقراءة خلفيات الاحداث وتحليلها.

خامسا : متابعة دقائق الاخبار التي تخص الشعب الفلسطيني وقضية فلسطين والثورة الفلسطينية وحركة فتح، بشكل يؤدي إلى استيعابها والقدرة على تحديد الموقف منها أو استلهاها الموقف الحركي المتخذ بهذا الشأن.

سادسا : استيعاب النظريات السياسية الأساسية في العالم واسسها الفكرية والعقائدية.

سابعا : دراسة النظام العالمي القائم وخلفيات

إذا اعتبرنا اطار الشعب هو الطور الانتقالي بين منظمات القاعدة والمنظمات القيادية في الأقاليم فيمكننا أن نحصر هذه المنظمات القيادية في أربعة أطر هي: لجنة المنطقة ولجنة الإقليم ومؤتمر المنطقة ومؤتمر الإقليم. وبالنسبة لكل من مؤتمر المنطقة ومؤتمر الإقليم فإنها جزء من المؤتمرات التي تتمتع بالطبيعة والوظيفة الخاصة بها، إذ أنها أطر غير تنفيذية تختص بالطابع التفريري في النطاق الشمولي للعمل كل في نطاقه ومع ذلك فإن لهما لاهذين الاطارين وظائف أثناء انعقادهما تتعلق بالنسبة للأعضاء فيهما بنوع من التربية ومن بلورة الأفكار وفتح طريق التدرج للمراتب القيادية الأعلى. فالمؤتمرات مدرسة لأعضائها إضافة لوظائفها ومهامها الأخرى، وهي مدرسة تثقيفية وبنائية هامة، خاصة على صعيد تطوير القدرات لبلورة وجهات النظر والخطط والقرارات واختيار القيادات الجديدة.

يبقى الاطاران الآخران وهما كل من لجنة المنطقة ولجنة الإقليم إذ أنهما من الاطر التنفيذية التي تمارس العمل اليومي والقيادة اليومية كل في نطاقه. ويعتبر الدور الأساسي لاهذين الاطارين هو تنفيذ المهام الحركية المطلوبة وفقا لخطط العمل عن طريق قيادة الجسم التنظيمي كل في نطاقه لأداء دوره في تنفيذ المهام المختلفة.

ولذلك نجد أنه في كل من لجنة المنطقة والإقليم يتم اسناد المهام الأساسية كمسؤولية ثابتة لكل عضو من أعضاء الاطار، بينما نجد في منظمات القاعدة انعدام توزيع الاختصاص وفقا للمهام إلا في نطاق ما تفرضه بعض الظروف أو المواقف وهو أمر محدود ولا يعتبر هو السائد. فالسائد في منظمات القاعدة أن كل الأعضاء يكلفون بالمهام الأساسية ذاتها، إضافة إلى ما يمكن أن يكلف به كل عضو وفقا لاعتبارات تخصصه.

من هنا فقد فرض النظام الأساسي على كل من هاتين اللجنتين أن تقوموا بتوزيع المهام الأساسية على أعضائها في أول اجتماع لها بعد أن يجري انتخابها من قبل مؤتمراتها أو تعيينها في حال لجان العمل - من قبل مكتب التعبئة والتنظيم واللجنة المركزية.

وقد حدد النظام وأعراف الحركة وضرورات تنفيذ خططها المركزية المهام الأساسية الثابتة للجان الإقليم والمناطق وهذه المهام هي :

مهمة أمين السر، ومسؤول العلاقات الخارجية

منظمات القاعدة في الأقاليم ولكنها تستمر وتتخذ مواصفات جديدة كلما تطورت ممارسة العضو وتقدمت مرتبته أو تقدم اطاره.

ولعل الأعضاء القياديين في المنظمات القيادية يتمتعون بقدر أكبر من المرونة حيال الطقوس التنظيمية اليومية الضرورية في مرحلة منظمات القاعدة. ولكنهم في المقابل مسؤولون عن ابداء التزام أعلى في المسائل الجوهرية وهي مسائل البناء والعمل وأداء المهام وتنفيذ الخطط. بل وكذلك أيضا بالنسبة لبعض القواعد الشكلية المتعلقة بتلك المسائل الجوهرية والتي تعتبر من القواعد الأساسية في العمل التنظيمي.

إن العضوية في المنظمات القيادية في الإقليم هي مرحلة التأهيل الأساسية للعضوية في الاطر القيادية المركزية، من هنا فإن الحركة تتيح لهذه العضوية بعض العوامل المساعدة، ومن أهمها دوام الاحتكاك بالمركز وبالعامل على تماس معه ما أمكن وهو الأمر الذي يتيح للأعضاء المعنيين فرص التعرف الشخصي على الرموز القيادية والمسؤولين القياديين في المركز، وكذلك التعرف على واقع علاقاتهم وطريقة عملهم والقضايا اليومية الأساسية التي تشكل محور حوار وآراء.

إن هذا التعرف المباشر يجعل هؤلاء الأعضاء يتعلمون الكثير ويستلهمون الكثير من المنهج والخبرات وهو ما يعزز روحية العمل الواحد ومفاهيم العمل المشتركة.

كذلك فإن الحركة تحاول أن تتيح لهذه العضوية فرص المشاركة في دورات الكوادر سواء الداخلية أو الخارجية، إذ تعتبر دورات الكوادر من أهم الفعاليات لاكتساب الخبرات عبر مصدريها النظري والعملية.

لقد دأبت الحركة على اعداد الدورات التثقيفية والعسكرية لهؤلاء الأعضاء وخاصة عندما كانت ظروف تواجدنا في منطقة الطوق تسمح بذلك، وقد شهدت بعض المراحل نشاطا دؤوبا وحيويا في هذا المجال وهو الأمر الذي أعطى الكثير من الثمار. وفيما بعد أيضا جرى تنظيم بعض الدورات التي اعتمدت على البرامج التثقيفية بصورة أساسية، ولكنها في كل الأحوال أيضا أعطت الكثير من الثمار.

إن الغرض من كل ذلك ومن مرحلة العضوية في المنظمات القيادية في الإقليم هو تربية الأعضاء واعدادهم على المستوى القيادي، أي اعداد القادة التنظيميين وبناءهم في الاختصاصات السياسية والتنظيمية المختلفة، وذلك إضافة إلى الأغراض الأخرى المتعلقة بتنفيذ برامج وخطط ومهام العمل الحركية. ■

التاريخية والسياسية والاقتصادية وتقدير عناصره المختلفة بشكل محدد وواضح، لأنه بدون ذلك يصعب على العضو القيادي في هذه الأطر أن يحدد نظرته الشمولية للاحداث، ويصعب عليه ارجاع الأمور إلى أصولها ومسبباتها وهو الأمر الضروري لدى أي تحليل سياسي كي يتحقق وضوح الرؤية.

ونعود إلى موضوع الممارسة ودورها في بناء وتطوير الأعضاء، حيث أن مصدر بناء العضو أو الكادر في حركتنا يتخذ الجانبين النظري والعملية، وعن طريق هذا الترابط والتعاقب بين النظري والعملية يمكن بناء الكادر أو العضو المطلوب، وهو الكادر أو العضو ذو المقدرتين العملية والنظرية في آن واحد.

إن ممارسة المسؤولية وأداء المهمات هو أهم مصدر لاكتساب وتطوير خبرات الأعضاء القياديين، فعلى هؤلاء الأعضاء تقع مسؤولية بناء الأعضاء الآخرين وتربيتهم، وتمثيل الحركة في الاوساط الخارجية والجماعية والتعبير عن أفكارها ومواقفها، ومحاوره القوى الأخرى الفلسطينية وغير الفلسطينية سواء في نطاق العلاقات الثنائية أم في نطاق أداء المهمات، والقيام بأداء المهام النضالية المختلفة.

وكل ذلك يحتاج إلى المعرفة الصميمية بمواقف الحركة وقراراتها وتوجهاتها واستلهاها الاعتبارات الأساسية التي تحدد بها لاتخاذ هذه القرارات والمواقف ولاتخاذ منهج التعامل والسلوك اليومي مع الحدث والآخرين.

إن هذه المعرفة تحتاج وتكتسب من خلال العمل وتلقي التوجيهات القيادية والتعامل معها باستمرار.

ومن البديهي أن وجود خطط وبرامج العمل كأداة ارشاد وترشيد للأداء هو أمر في غاية الأهمية لمعرفة الصواب من الخطأ وللتعلم عبر الممارسة، فالدليل النظري ضروري ومطلوب والأداء العملي ضروري ومطلوب وبدونهما معا لا يتحقق البناء أو التطور أو التعلم.

إذن إن من واجبات الهيئات القيادية في متابعة الأعضاء القياديين ليس فقط متابعة أدائهم لمهامهم وحسن هذا الأداء وجني الحصيلة العملية من هذا الأداء، وإنما أيضا الأخذ بعين الاعتبار تربيتهم التنظيمية وبناءهم وبناء أفكارهم وبناء خبراتهم، وهو الأمر الذي يقتضي باستمرار الإشارة إلى المنهج والخط الصحيح، ومكافحة النزعات الخاطئة أو الخروج على المنهج والخط الصحيحين.

وهنا يأتي دور التوجيه والمحاسبة المستمرين في تعديل وتقويم الممارسة وفي بناء الأعضاء.

وعليه فإن عملية بناء العضو لا تتوقف لدى

(٢)

موضوعات من الانتفاضة

العمل على ان تكون اهداف كافة الاشكال الاخرى للكفاح في خدمة وتطور الانتفاضة كمركز ثقل. سواء كان العمل في المجال السياسي أو العسكري أو التنظيمي أو غيره من المجالات الاخرى، طالما اننا نخضع هذا السلوك، وهذه الممارسة لمبدأ هام، هو، ما هي الاضافات التي قدما لخدمة وتطوير الانتفاضة، أو العكس. أي أننا مطالبون في التطبيقات العملية على ايجاد معادلة صحيحة تحقق التنوع في الاستمرارية.

أي أن الاصل الثابت، ان التنوع في اشكال العمل مشروع طالما يغني استمرارية الانتفاضة ويعززها، كما أن هذا الامر قد يقودنا في فترة من الفترات الى التركيز على شكل ما من الاشكال النضالية، كما يحصل الآن، حيث نرى تركيزا على العمل المسلح ضد قوات الاحتلال، وقيمة هذا العمل الآن انه يجيء في اللحظة التي لا تتواجد فيها الجماهير متظاهرة وسط الشوارع، مما يعطي قوة وصحة طالما أنه مرتبط بأعادة الزخم الى حركية الانتفاضة والشارع، ولتناسبه مع حجم اللجوء الى القوة الذي تمارسها قوات الاحتلال ضد الجماهير الفلسطينية، وكذلك مراوغات الكيان الصهيوني المستمرة فيما يتعلق بعملية السلام، أو بالمتطلبات المشروعة لرفع اشكال تعسف الممارس ضد المواطنين الفلسطينيين. وهي الاسباب التي تجعل من ممارسة العمل المسلح في هذه الظروف تنوعا هاما وضروريا جدا على تطور عمل الانتفاضة وخدمة هدفها الاستراتيجي. وكذلك يقال ايضا في أهمية الميل نحو العمل الوحدوي، وحل اشكالية الخلافات الثانوية فيما بين صفوف الوطنية، أو العمل باتجاه الاسهام العملي في

تناولنا في العدد الماضي من نشرة فتح، عددا من الموضوعات تركز على اعادة قراءة التجربة، واخضاع الممارسة للنقد والتقييم، باعتبارهما اداة المناضلين النظرية للتطوير والوصول الى الاحسن، وخصوصا ان لهما قيمة قصوى، في فتح مسام الجسد، ودفعه على اعطاء الناتج الافضل - والانتفاضة كشكل مركزي للكفاح الفلسطيني في هذه المرحلة تتطلب منا جميعا في الخلايا والاجنحة، في الهيئات القيادية المحلية والهيئات القيادية العامة ايلاء هذا الامر ما يستحق من اهتمام على ضوء الحاجات الموضوعية، وعلى ضوء ما يبذله العدو من جهد في قراءة تجربتنا من جهة، وقراءة تجربته في المواجهة معنا كذلك.

التنوع في الاستمرارية:-

أكدت ادبياتنا ومنذ البداية ان معركتنا معركة شاملة، أي تتناول مختلف أوجه الحياة، السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أي انها معركة حضارية تشمل مختلف صنوف الحياة. كما ان علم الاستراتيجية والتكتيك يفرض، هو الآخر منطق، بأن تكون لكل مرحلة نضالية (خاصة في حال طول أمد النضال) هدفها الاستراتيجي والتكتيكي الملائمة لتحقيقه. أي ان هناك في كل مرحلة نقطة ثقل مركزية للعمل النضالي، ونقاط اخرى ثانوية تتبع لها وتكون في خدمتها. والانتفاضة تتمتع ومنذ انطلاقتها في كانون سنة ١٩٨٧، بموقع الشكل الرئيسي للكفاح الفلسطيني في هذه المرحلة. وقرارنا بهذا الشكل، وكون الانتفاضة مركز الثقل في كفاحنا الوطني، يتطلب من جوانب اخرى،

كان حجم هذا العمل، لاننا بتركنا عمل اليوم الى الغد، لن نستطيع حينها تنفيذ عمل الامر، هذا مع التذكر بأن الخصم الصهيوني يكون قد انتقل في مواجهتنا خطوات اكبر على المستوى الزمني.

ان النص القرآني الكريم، قد أكد كثيرا على الصبر والمجاهدة في كثير من السور والسنة، ولكنه الصبر الايماني الجميل، بما فيه من قدرة على التحمل، والايجابية في التعامل مع الحدث. "والعصر ان الانسان لفي خسر، الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر". اي الصبر مع العمل وهو ما ينطبق على حالتنا الكفاحية تماما. انه الصبر الايجابي الفاعل، والمستمر في قلب العملية النضالية، لا ذلك الصبر السلبي المؤدي لان يمسك العدو بزمام الامور والموقف تماما، ولا نكون قادرين حتى على رد الفعل. فطول الزمن نفهمه بهذا المعنى، ونمارس كفاحنا على ضوء معناه الايجابي، فيضاعف بذلك من حيوييتنا، وعطائنا، ويؤجج حميتنا واصرارنا على الانجاز الصحيح والسليم في الزمان المحدد.

وكذلك على المستوى النظري، علينا ان نمسك بضرورة ان نتعلم ونطور معرفتنا، وبقينا الايماني، بحقنا في النصر والمنازلة، وان نواصل التعرف على الذات، ذاتنا وذات العدو، مستخدمين اداة المعرفة في قراءة تجربتنا، وتجارب الخصم، واستخلاص الدروس والعبر باعتبارهما عناصر معرفة جديدة أعماق واكثر خبرة. اي ما يضاعف عمليا من وتائر عملنا وجهادنا، وينقيها من شوائب الاخطاء وغير الصحيح. فالصراع الطويل، يوجب الجهد الكبير وطول النفس. وطول الزمن النضالي يتطلب الارواح الوقادة والمؤمنة ان النصر النهائي سيكون لها بمقدار ما تبذل من جهد وحماس في التطبيق، وبمقدار ما تباعد عن التواكل وتأجيل عمل اليوم الى الغد. وهو طول الزمن الذي يتحول فيه الضعيف الى قوي، والقوي الى ضعيف، وهو هدف كفاحنا اليومي الشجاع في مواجهة قوى الاحتلال، ووصولا الى فلسطين الحرة.

التطور في العمل المسلح :-

الناطقون بلسان جيش الاحتلال، والكتاب والصحفيين، بل كل اجهزة الاعلام الصهيوني، تركز هذه الايام على موجة التصاعد في العمل المسلح

حل مشاكل الجماهير التي نتجت عن سوء الاوضاع الاقتصادية.

والتنوع يجب ان يفتح عيوننا على كل مجالات العمل، سواء منها في جبهتنا، كالعمل وسط الجماهير والاسهام بحل مشكلاتها والتعاون معها في كل الامور الحياتية والكفاحية وهو ما يمكن ان نضعه في اطار العمل الجماهيري، وكذلك الاهتمام بالعمل على مستوى الروابط واللجان والاتحادات وغير ذلك من أنماط العمل المنظم، أو العمل على جبهة العدو، سواء كان عملا مسلحا، أو عملا اقتصاديا يقلل من اقتصاده، أو مواجهة لجنوده الخ..

الصراع طويل .. طول الزمن :-

ثمة موضوعتان تتبادران للذهن عند طرح فكرة الصراع الطويل، الاولى ان البعض قد يفهم من طول الزمن معنى التواكل وتأجيل عمل اليوم الى الغد، وان لا شيء يستدعي الجهد والسرعة والعمل الدؤوب ما دام الصراع طويلا، وزمنه مفتوحا وغير محدد نظريا على الاقل.

والموضوعة الثانية وهي تتعلق بالمستوى النظري والعقدي، بحيث تفقد المرء الاهتمام بالتنظيم او العمل المنظم الجماعي، كما تفقده الحاجة لدراسة التجربة واستخلاص دروسها وعبرها، ويفقد الحماس للقراءة وتعميق المخزون الفكري والعقدي، على الرغم مما للموقف الفكري والعقدي من اثر حاسم على الانسان والصراع.

ان التواكلية التي ينتجها الموقف الاول، تقود الى تلهل البنية، و التخلف عن مستوى الحدث والاعمال المطلوب تنفيذها. والى تحويل الزمن الى عامل سلبي في عملية الصراع. وهو الموقف الذي يناقض الفهم النضالي والايماني للمناضل المتصدى لقضية بحجم القضية الفلسطينية، مما يوجب ان تكون النظرة الى الزمن نظرة ايجابية، جوهرها، ان الزمن يعمل لصالحنا، بالمعتقد الايماني من جهة، وبالجهد الذي نعطيه في الحياة اليومية للزمن، وهذا الفهم، يقودنا عمليا لان نبذل أكبر جهد ممكن لتطبيق مهامنا اليومية وبأحسن صورة وشكل، وان يكون الحماس شعلتنا ونحن ننفذ المهام المحددة، وان لا نترك عمل اليوم الى الغد مهما

الفلسطيني، وتبأى كل واحدة منها في البحث عن الأسباب التي أدت لذلك. فالبعض يعتقد ان هذه موجة تترافق مع العملية السلمية التي تجرى في المنطقة، وفي محاولة لتحسين الشروط الفلسطينية، والبعض الآخر يرى فيها اعلاناً عن فشل أسلوب الانتفاضة ومحاولة رجال المنظمات التأثير على الامور والناس بهذا الشكل. والبعض يقول ان هذا هو الأسلوب الحقيقي والمستمر لرجال المنظمات، والى غير ذلك من التفسيرات اليومية التي تقدم على هامش عملية هنا او عملية هناك. وقد توافقت هذه الحملة مع تصريح هام للارهابي اسحق شامير حول العمل الارهابي والارهاب قال فيه: "انه لم يكن ارهابياً يوماً لانه كان يناضل من اجل تحرير وطنه! وان عمل منظمته الارهابية شتيرن هو ايضا عمل مشروع، رابطاً صفة الارهاب بالنضال الفلسطيني واعمال المقاومة".

وأهمية هذا التصريح انه يؤكد على شرعية الارهاب الصهيوني، وينزع عن النضال الفلسطيني الشرعية الكفاحية من وجهة النظر الصهيونية، ومن ناحية اخرى يدل على العقلية الصهيونية في تعاملها مع الوقائع ونظرتها الى الحق في الجانب الآخر، حيث لا ترى للآخر أي حق في ارضه. ومن هنا يأتي جمعنا لمسألتنا التصاعد في العمل المسلح في الداخل، ومعها تصريح اسحق شامير، لنؤكد على حقيقة، اننا نؤمن بان حقنا في ممارسة الكفاح بانواعه، وفيه الكفاح المسلح، كحق مشروع ضد الاحتلال الذي يسرق الارض، وينفي حتى مجرد وجود الطرف الآخر.، وان العمل المسلح ليس مرتبطاً عندنا بمناسبة وموعد محدد، بل تفرضه احتياجاتنا النضالية وحين نلجأ اليه فانما نلجأ الى أسلوب صحيح ومشروع في مواجهة قوى الاحتلال.

فالسبب الذي تشغل بال الاعلام الصهيوني كدوافع لارتفاع وتيرة العمل المسلح في الآونة الأخيرة، ليست صحيحة بالضرورة، لان الثورة لم توقف عملها المسلح المشروع من جهة، وان كانت اعطت الاولوية في الفترة الماضية للعمل الجماهيري في اطار الانتفاضة، وانتقال المواجهات من عمل المجموعات الصغيرة الى عمل المجاميع الشعبية الكبيرة، فكان العمل المسلح عاملاً

رافداً من روافد العملية الانتفاضة، وهو كذلك الان. بل هو سيستمر ويتصاعد طالما استمر الكيان الصهيوني باحتلاله، ورفض الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني، وطالما استمرت اجراءاته القمعية وحصاره الاقتصادي قائماً ضد الشعب كله، فالنضال المسلح يستمد مشروعيته واستمراره، من بقاء الاحتلال واستمرار آلة القمع الصهيوني في اعمالها الارهابية. ولذلك نرى في التصاعد الأخير للعمل المسلح، في جنين، وفي نابلس وغزة، والعمليات التي تحدث هنا وهناك من الارض الفلسطينية المحتلة، باعتبارها حقاً مقدساً ومشروعاً، لا بد ان يستمر ويتضاعف ويتعمق اكثر على كل الاراضي الفلسطينية المحتلة. وايضا لا يفوتنا الاقرار كذلك بأن الموقف السياسي للكيان الصهيوني المتعنت، والرافض لاعطاء الحقوق الوطنية يشكل عاملاً مساعداً ومباشراً في ازدياد العمليات المسلحة، واللجوء بأنماط العمل الفلسطيني الى اعطاء الاولوية لهذا الشكل الكفاحي. فالظواهر النضالية لا يمكن تفسيرها بشكل صحيح الا من داخلها، وتصاعد العمل المسلح يشكل ظاهرة بارزة تنهض من خلال الظلم الكبيرة الممارس من بقاء قوى الاحتلال اولا واخيراً. فهل يقرأ الاعلام الصهيوني هذه الظاهرة ومن هذه الزاوية الموضوعية، نحن لا نظن ذلك.

الوحدة بين الصفوف:-

الوحدة بين الصفوف سواء على مستوى التنظيم الواحد، او على مستوى التنظيمات الوطنية، او الوحدة بين صفوف الشعب، تحمل موقفاً متقدماً جداً في اولويات العمل النضالي، ولا يماري في أهمية الوحدة وضرورتها الا من يريد شراً بقوى الشعب، او يعمل لصالح قوى العدو، واذا رجعنا الى تاريخ العلاقة المتوترة التي سادت في اغلب دول العالم بعد رحيل الاستعمار، نجد ان تمزيق وحدة صفوف الشعوب والامم شكلت الاساس المادي، لبقاء هذه الدول تابعة للقوى المستعمرة، ولو باشكال اخرى (ثقافية واقتصادية الخ)، فالقانون الاستعماري الانجليزي "فرق تسد" اصبح التميمة التي تحفظها قوى الاستعمار والتسلط الخارجي ضد الشعوب المستعمرة، والخطر ان هذه التميمة أصبحت ايضا

شكل عمل القوى التابعة لها في صفوف هذه الشعوب والدول.

وفي حالتنا، لنطرح على انفسنا الاجوبة اللازمة للأسئلة التالية، من هو المستفيد من اي خلاف بين التنظيمات؟ من هو المتضرر الرئيسي منها؟ ما هي نتائج ذلك الصراع، على التفاف الشعب من حول طلائعه او ابتعاده عنها؟ لماذا الخلاف ولمصلحة من يدور؟ والاهم من ذلك ما هي اشكال الحلول التي تقدم للخلاف بين صفوف التنظيمات الوطنية، او الخلافات في صفوف الشعب؟

في الاجابة على الاسئلة الاولى، فنحن لا نعتقد ان هناك من يعتقد بان محصلة الخلاف تصب في غير جبهة العدو، وانه المستفيد رقم واحد من وقوعها، ولذلك فان الضرر المباشر يكون على النضال الوطني وعلى الجماهير في صفوفنا.

اما ما هي حلولنا المقدمة للخلاف بين الصفوف، فتلك قضية هامة جداً، نقول بداية ان الصراع بيننا وبين العدو هو نوع من الخلاف العدائي، الذي لا يحسم بالحوار، بل بالصراع طويل الامد، وهذا يحدد لنا نمط الحل الرئيسي للتعامل في الخلافات بين صفوفنا، وهو اللجوء بشكل رئيسي للحوار والحجة والبرهان، وعدم اللجوء الى العنف بأي حال من الاحوال، فالخلافات والتعارضات في الصف الوطني مشروعة وصحية في بعض الاحوال، ولكنها محكومة ايضا بأنماط حلول محددة، لا تضر بالصراع الوطني الشامل ضد الغزاة، اي هي تناقضات في صفوف الشعب، تحكمها انماط من الحلول المختلفة عن تلك التي تقدم لحل الخلاف مع صفوف العدو.

ولهذا يصبح من غير المفهوم لماذا تدور معركة بالادوات الحادة، او تؤدي الى القتل بين تنظيمات وطنية، والادعى انه قد يكون الطرفان المتقاتلان مطاردان من قبل القوات العدو، فكيف بهما قد رفا من مستوى الصراع بينهما الى مستوى الصراع مع العدو الذي يطاردهما، أليست تلك مفارقة! تدعوها مع لاكتشاف مقدار الخلل الذي انساقا اليه بوغي او بجهالة. انهما

مدعوان معا لمراجعة الاسباب الحقيقية للخلاف وقراءتها، ومعرفة ان الامور التي توحد بينهما أعمق كثيراً من تلك الامور التي تقود الى الاختلاف. اننا لا نريد التوسع في هذا المجال، مؤكداً ان كل الاخوة يعرفون مدى أهمية الوحدة بين الصفوف، ومدى الحاجة لها نضالياً وإنسانياً في صراعنا الطويل، مطالبين الجميع بان يعيدوا النظر الى الامور في الصراعات والخلافات، والتصميم على وضع حد لها بما يفيد النضال الوطني لشعبنا، حتى ولو أدى الامر الى ابعاد مشيرى الفتنة، هنا وهناك. ومؤكدين ايضا، على ان دور التنظيم الكبير في هذه العملية هو دور حاسم، فالتنظيم الاكبر هو صاحب المصلحة في وحدة الصف، ونبذ الخلافات، وتوحيد جبهته في مواجهة جبهة العدو، فليكن شعارنا، قائماً على "ضرورة الوحدة العميقة بين الصفوف"، ويبدو رائعا لو قامت أطرنا بحملة تنظيمية، وجماهيرية واسعة، لظهار مدى أهمية الوحدة، والتركيز عليها، وبذلك تفوت الفرصة، على من يعمل لا ثارتها، والاهم ان الفرصة تفوت على العدو الذي لا يزال يعمل بالحكمة الاستعمارية الانجليزية "فرق تسد"، وليكن شعارنا البديل، "وحدة.. وحدة، تقوى الصف وتشجذ الهمم".

حقاً انه لصراع طويل، يتطلب مناضلين ذوي نفس طويل، موطنين أنفسهم على المجاهدة والعطاء والتضحية، ليكون صبرهم صبراً جميلاً، وعملهم فاعلاً ومؤثراً في عملية الصراع، ومختزلاً من تلك المساحة الزمنية للاحتلال آلاماً يعانها شعبنا. وايضا يعلمنا الصراع الطويل، ان للكفاح اشكالا عدة ومتنوعة علينا ان نخوضها جميعاً كل في موقعه، باذلاً أقصى جهده وطاقته، غير مؤجل عمل اليوم الى الغد. مؤكداً ان الراهن الاحتلالي لن يدوم، طالما كانت جهود المناضلين وجهود الشعب والامة كل الامة مجتدة للصراع والجهاد حتى النصر، ذلك ما يجب ان نعمل عليه. معطين الانتفاضة جهداً وعطاء كبيرين، ومضاعفين لعملنا المسلح المشروع ايضا، وبما يخدم الانتفاضة باعتبارها الشكل الرئيسي لعملنا الكفاحي في هذه المرحلة، اي العمل الذي يصب في طاحونتها، ويضاعف من قوتها، وهو تطبيق خلاق لمعنى الصبر الجميل، حتى النصر الكبير. ■

الولايات المتحدة وحمية الإنهيار

برزت مع نهاية عقد الثمانينات متغيرات دولية كبيرة، كان أبرزها المتغير السوفياتي الذي أفرزته حالة العجز الاقتصادي ومحاولة غورباتشوف الخروج من سياسة مبنية على الوهم: "دولة عظمى ذات استراتيجية دولية" وإعادة النظر في بنية السياسة السوفياتية لتتطابق مع قدرات الاتحاد الحالية والانطلاق منها للتقدم على طريق تنمية صاعدة.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى استثمار سياسة الغلاسنوست التي اتبعتها غورباتشوف - وكشف فيها عن نقاط ضعف الاتحاد السوفياتي وتخليه عن دور لا يتسق مع إمكانياته الاقتصادية بتفكيك روابطه مع الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية ومع دول العالم الثالث التي تبنت أيديولوجية اشتراكية ومع حركات التحرر الوطني، لتخفيف الأعباء التي يحملها الاتحاد السوفياتي نتيجة للسياسة السابقة بإعلان انتصارها في الحرب الباردة وتوصيف عالم ما بعد الحرب الباردة بالنظام الدولي "الجديد" المرتكز على دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية. وكثير استخدام تعبير "العصر الأمريكي" في وسائل الإعلام للتعبير عن الوضع الجديد.

فهل حقاً نحن في "العصر الأمريكي"؟

بداية لا بد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة تقف بشكل أو بآخر وراء تسرب هذه التعابير إلى وسائل الإعلام العالمية، لأنها تريد أن يفتن العالم بها وتتحوّل إلى مسلمة، أو تحظى بقبول واسع في أرجاء العالم، لتصبح جزءاً من صورة العالم الذي تبني الإدارة الأمريكية تحركها الخارجي على ضوئه.

ويشير الواقع الدولي الراهن إلى أن الولايات المتحدة، بما تمتلك من قدرة، تتحكم في الكثير من شؤون العالم. والتحكم غير الحكم وغير القيادة. إذ الحكم مسؤولية وله قواعده والقيادة تقتضي الاتفاق بين القائد والمقود. أما التحكم فتعبير عن حالة هيمنة القوة وقمع ارادات الآخرين، وهذا دليل على وجود صراع حتى

وان كان الآن في حالة كمون، إلا أنه موجود تحت الرماد، والأهم أن الولايات المتحدة لا تملك القدرة اللازمة لتصبح سيدة العالم أو قائدة أو المحافظة على تحكمها في شؤون، إذ القدرة غير القوة وهي محصلة عدة قوى. فخبراء الاستراتيجيات يميزون بين "القوة" وبين "القدرة" فالقوة جزئية بينما "القدرة" هي محصلة مجموع قوى الدولة في النواحي الثلاث التي تقوم عليها القوة العسكرية، القوة السياسية، القوة الاقتصادية، والصراع الدولي يدور بين قدرات مختلفة وليس بين قوى، لذا فالدولة القوية عسكرياً قد تسقط في اختبار تحقيق الأمن القومي، وكذلك الدولة القوية اقتصادياً لن تجد من يحترم مصالحها ما لم تمتلك قوة عسكرية رادعة لفرض احترامها... الخ (راجع في هذا الصدد الأستاذ أمين هويدي - مقابلة في مجلة المصور المصرية العدد : ٣٣٤٠ - تاريخ : ١٠/٤/١٩٨٨) ونقطة ضعف الولايات المتحدة هي الاقتصاد والاقتصاد هو مركز الثقل في الدولة الحديثة عامة والعظمى خاصة، فقد اكتشف بول كندي في كتابه "ازدهار وتدهور القوى العظمى" بعد دراسة معمقة في التاريخ أن القانون الذي يحكم عملية نشوء القوى العظمى هو "اقتصاد قوى يمول قوات منتشرة في الخارج". واستنتج من خلال دراسته للوضع الاقتصادي الأمريكي أن الولايات المتحدة كقوة عظمى في طريقها إلى الانهيار لأنها لن تستطيع، بسبب العجز الاقتصادي المتنامي، تمويل انتشار قواتها في العالم. وقد أكدت دراسة اشرفت المخابرات الأمريكية على إعدادها: "أن الولايات المتحدة لن تستطيع في المستقبل خوض حرب أخرى (بعد حرب الخليج) دون دعم مالي ياباني" (النيوزيك : ١٦/٢٤/١٩٩١).

القدرة الأمريكية:

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وحدها سليمة من آثار الحرب. فقد وقعت الحرب خارج أراضيها، ودخلتها في نهايتها، لذا كانت خسائرها المادية والبشرية محدودة في حين تعرض

(٢٢٠) مليار دولار في حين كان عام ١٩٨٠ (٢٥) مليار دولار (د. فتح اله ولعلو - مقابلة في الاتحاد الاشتراكي المغربي - ١٦/٤/١٩٩١). والديون الخارجية تتعدى حجم الأموال الأمريكية في الخارج "ماري فرانس توانه - التدهور النسبي للقوة الأمريكية - الشعب المصرية : ١٠/٩/١٩٩١)

وحتى تتضح صورة التدهور الاقتصادي الأمريكي الحالي أكثر فإن المعدلات التالية توضح هذا الأمر، "الاول: هو - الزيادة في الناتج القومي الاجمالي التي هبطت من ٤,١ ٪ في الستينيات إلى ٢,٨ ٪ في السبعينيات ثم إلى ٢,٦ ٪ في الثمانينيات ثم إلى ٠,٩ ٪ عام ١٩٩٠.

ومن جهة أخرى، فقد زادت عوائد الانتاجية سنوياً بمقدار ٢,٩ ٪ في الستينيات و ١,٤ ٪ في السبعينيات، و ١,٢ ٪ في الثمانينيات. وقد انخفضت هذه النسبة في عام ١٩٨٩.

وأخيراً فإن الولايات المتحدة أصبحت أقل قدرة على السيطرة على نصيبها من السوق. فبينما كانت الصناعات الأمريكية ذات التكنولوجيا الرفيعة تسيطر على ٧٣ ٪ من السوق الدولية للآليات الصناعية عام ١٩٨٠، انخفض نصيبها إلى ٤٢ ٪ عام ١٩٨٨. والامر كذلك بالنسبة لشبه الموصلات الكهربائية (من ٦٠ ٪ عام ١٩٨٠ أصبح ٣٧ ٪ عام ١٩٨٨) وكذا المنتجات الزراعية. كذلك أصبحت الولايات المتحدة لا تسيطر إلا على ٧ ٪ من سوق الآلات (الذي كان ١٨ ٪ عام ١٩٨٠). وقد انخفض كذلك تحكمها في السوق الداخلية. (ماري فرانس توانه، المصدر السابق).

أما قدرتها على الادخار فقد تدهورت واصبحت عام ١٩٩٠ تساوى ربع قدرة اليابان. هذا إضافة إلى تآكل البنية الأساسية: الطرق، الجسور، المدارس، المششفيات، شبكات المياه والكهرباء. فقد لاحظت السيدة ماري فرانس توانه أن البنية الأساسية الوطنية مهملة ولم يعن بها أحد "وكان من جراء ذلك أن الاستثمار العام المدني لم يتعد حوالي ٠,٣ ٪ من الناتج القومي الاجمالي في السنوات الأخيرة، بينما كان في المملكة المتحدة ١,٨ ٪ وفي فرنسا ٢,٥ ٪ وفي اليابان ٥,١ ٪" ونقلت عن الإدارة الفدرالية للطرق السريعة أن ٢٣ ٪ من الجسور البالغ عددها ٥٧٥٠٠٠ بها أخطاء انشائية. وأن ربع الطرق السريعة في حالة سيئة " (ماري فرانس توانه - المصدر السابق) وتزايد نسبة البطالة حيث فقد الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٠ ما يقارب ٧٨٠,٠٠٠ فرصة عمل، وأكثر من مليون شخص أعلنوا

الاتحاد السوفياتي إلى عملية تدمير واسعة أصابت طاقته البشرية (٢٥ مليون قتيل) والانتاجية، وتدمرت الصناعة اليابانية والالمانية، ولحق دمار كبير بدول أوروبا. استغلت الولايات المتحدة حالة الدمار والضعف فانتزعت من الدول الأوروبية واليابان السيطرة على المواد الأولية ذات الأهمية الاستراتيجية فأصبحت القوة الاقتصادية الأولى بعد أن كانت القوة العسكرية الأولى، ومنذ ذلك التاريخ وهي تحاول المحافظة على هذه المعادلة معتمدة على ثلاث ركائز:

- ١- السيطرة على المواد الأولية والتحكم في توزيعها عالمياً، وإبقاء الدول الصناعية الأخرى تحت رحمتها.
- ٢- استغلال الخلاف العقائدي مع الشيوعية وانتهاج سياسة تخويف العالم عامة وأوروبا الغربية خاصة من الخطر الشيوعي الزاحف، لفرض هيمنتها عليها بذريعة حمايتها من هذا الخطر.
- ٣- إرهاب الدول النامية التي تمتلك المواد الأولية لإبقاء مياستها التجارية تحت السيطرة الأمريكية.

بداية الانحدار :

غير أن هذا الوضع لم يستمر فخلال أربعة عقود برزت متغيرات دولية كثيرة، اقتصادية وسياسية، فقد تطورت الصناعات اليابانية والالمانية وغدت معدلات النمو في كل منهما تفوق مثيلتها في الولايات المتحدة، وتراجع دور الولايات المتحدة في التجارة الدولية لصالحهما، واكتشفت مواد أولية، النفط خاصة، في دول لا تسيطر عليها الولايات المتحدة كالصين والاتحاد السوفياتي وهذا أدى بدوره إلى كسر الحدود السياسية والاقتصادية التي رسمتها الولايات المتحدة: محاصرة الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين اقتصادياً، حظر بيع الأسلحة والتكنولوجيا لدول العالم الثالث - العربية والإسلامية بشكل خاص... الخ.

فمنذ العام ١٩٧٥ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم، بل لقد غدت في العقد الماضي الدولة المدينة الأولى حيث بلغ اجمالي مديونيتها الخارجية والداخلية عام ١٩٩٠ (٤٠٠٠) مليار دولار مقابل (١٢٥٠) مليار دولار عام ١٩٨٠ وأصبح الرأسمال الخاص يعيش تحت وطأة ديونه الكبيرة (٥١٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٠ مقابل (٢١٢٩) مليار دولار عام ١٩٨٠. وبلغت ديون الولايات المتحدة الخارجية (٨٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٠ بينما كانت عام ١٩٨٠ تمتلك رصيد قدرة (١٩١) مليار دولار.

وأصبح العجز في الميزانية الأمريكية عام ١٩٩٠

عن ياسهم من ايجاد فرصة عمل - خصصت الدولة مبلغ ٥,٢ مليار دولار لاعانة العاطلين عن العمل هذا العام - وخمسة ملايين ونصف مليون شخص يعملون نصف الوقت لفشلهم في ايجاد عمل طوال الوقت. وكل الخبراء يتحدثون الآن عن فرصة العمل الجديدة التي هي في الحقيقة غالبا ماتكون اعمالا تافهة اجرها زهيد وبينما كان ارتفاع مستوى المعيشة للضعف يستغرق في الستينات أربعة وعشرين عاما فانه الان يستغرق اثنين وخمسين عاما تقريبا. وهناك اثنان وثلاثون مليون امريكي (١٣ ٪ من تعداد السكان) يعيشون دون مستوى الفقر المتعارف عليه قانونا (اي دون حد الأدنى للمعيشة) وحوالي اربعون مليونا ليس لديهم تأمين صحي، وهناك الملايين دون مسكن. ولا يمثل ادخار العائلات اكثر من ٤ ٪ من الدخل المتاح بينما يدخر الفرنسيون ثلاثة اضعاف هذه النسبة واليابانيون اربعة اضعافها.

ويستفرد الاقتصاد الأمريكي بظاهرة بنوية خاصة وهي : تحول المجمع الصناعي - العسكري الى مكون أساسي من مكونات البنية الاقتصادية، غدا فعذا الازدهار او الانكماش متبادل التأثير بين مجموع الاقتصاد والمجمع الصناعي - العسكري.

لقد لعبت السمة الاخيرة دورا اقتصاديا هاما خلال الحرب الباردة، فأي دور ستلعبه بعد نهاية هذه الحرب وغياب الخصم القوي الذي يبرر الموازنات الدفاعية الكبيرة والاستثمارات العسكرية الضخمة؟

ان نهاية الحرب الباردة ووقف سباق التسلح، اضافة الى المتغيرات الاخيرة في الاتحاد السوفياتي قد أسقطت أهم أسس الاستراتيجية الأمريكية. واعطت تساؤل جون ستوكويل (مؤلف كتاب "الحرس البريتوري: دور الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد") كيف يمكن لنظام بني على وجود الاعداء أن يعمل دونهم؟ بعدا دراميا عميقا.

لقد كان ستوكويل محقا عندما اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي معا خسرا الحرب الباردة " ذلك أن الافراط في التزامات انتاج الاسلحة والاحتفاظ بقوات هائلة انتهى بكليهما الى اقتصاد محطم ومن الواضح ان أيا منهما لا يملك سيطرة على مستقبله الاقتصادي " (عرض للكتاب في الاتحاد الاشتراكي - ١٩٩١/٨/٢٥).

لقد دفعت الحرب الباردة وسباق التسلح هائل التكاليف، القوتين العظميين الى حالة "اجهاد متبادل"، أعترف غورباتشوف بها، غير أن الادارة الأمريكية تصر

على أنها انتصرت رغم الاعراض التي ظهرت : المديونية العالية، البطالة العجز في الميزان التجاري. وحاولت عبر العدوان على العراق تأخير انهيارها باستثمار قدرتها العسكرية في تحقيق مكاسب اقتصادية من جهة واستثمار حالة الحرب في تنشيط المجمع الصناعي - العسكري. غير أن ما حققته لن يستطيع وقف انهيارها فالمتغيرات العالمية أصبحت حقائق راسخة.

المتغيرات الدولية :

اول هذه المتغيرات الهامة : التكتلات الاقتصادية، فقد دفع النمو الاقتصادي والمنافسة الرأسمالية ليس فقط الى تشكيل شركات متعددة الجنسيات أو عابرة القوميات، وهو تعبير ذو دلالة على وجهة المجتمع الانساني، بل والى بروز تكتلات اقليمية لعل اشهرها السوق الأوروبية المشتركة التي تتجه لتكون وحدة سياسية وكذلك، يليها " التجمع الاقتصادي الباسيفيكي" الذي يضم اليابان، وكوريا الجنوبية وأستراليا، ونيوزيلاندا ودول مجموعة "آسيان" الست، التي أوجدت بينها نوعا من تقسيم العمل الاقتصادي. والاعتماد المتبادل الكثيف بين اليابان وبين دول الباسيفيك الرأسمالية، اضافة الى تطلع اليابان الى الحاق الصين في دائرة نشاطاتها الاقتصادية عن طريق الانفتاح على الصين الشيوعية رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، أشارا ما اسماء عدد من الدارسين بـ "قرن الباسيفيكي" تعبيرا عن تحول تاريخي في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك التطور التقني والصناعي.

دفع هذا التوجه الولايات المتحدة ذاتها، بعد شعورها باهتزاز قدرتها الاقتصادية، وتراجع امكاناتها في المنافسة الاقتصادية عالميا، الى تشكيل تكتل اقتصادي حولها : "منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة" مع كندا والمكسيك حتى توازن عمالقة الاقتصاد الجدد.

لقد ادركت الولايات المتحدة الأمريكية ان اقتصادها قد " شاخ" وانه مضاب بعدد من المشاكل البنيوية تجعله غير قادر على المنافسة والتغلب على الاقتصاديين الأوروبي والياباني فمعدل نمو الاقتصاد الأمريكي (٣ ٪) وهو ما يعادل نصف معدل نمو اقتصاد أوروبا الغربية وثلث معدل نمو اقتصاد اليابان.

لذا فقد مال عدد من المنظرين الاقتصاديين الى تفسير دخول الولايات المتحدة أزمة الخليج وحربه والاعتداء على العراق بالرغبة في حل مشكلاتها الاقتصادية " او لحل اختلالاتها الاقتصادية وحل المشاكل بينها وبين أقطاب الرأسمالية " (د. فتح الله ولعلو -

على مقوله نظام دولي جديد برأس واحد بـ " ما فعله الرئيس بوش حاليا هو بناء هش للغاية، والفارق اليوم بين أمريكا وأوروبا مثلا ضئيل للغاية ليس فقط في القوة العسكرية، بل وفي المجالات الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أيضا. والاتجاه الذي أراه هو ان العالم يسير نحو تعددية الزعامة الدولية لا وحدانيته جورج بوش يمضي عكس التاريخ. " (الوطن العربي - العدد ٢٢٥ - ١٩٩١/٧/١٢).

والمتغير الهام الاخير هو متغير جيو - سياسي حيث ان تبدل شكل الاتحاد السوفياتي وبروز اتحاد جمهوريات مستقلة، اضافة الى النهج السياسي السوفياتي ازاء السياسة الدولية القائم على الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح، قد اطلق آلية سياسية لتشكيل الادوار السياسية في العالم عامة، وفي آسيا الوسطى خاصة، مما سيحرك متغيرات دولية كبيرة، تحرر كثير من دول العالم، خاصة أوروبا الغربية، من الضغوط الأمريكية.

فالمصراع بين أقطاب الرأسمالية قد برز واتسع نطاقه واحتد ليأخذ اشكالا من العنصرية، فقد عبرت رئيسة وزراء فرنسا عن احتقارها لليابانيين ووصفتهم "بالصراصير" وحذرت من انتشار استثماراتهم في أوروبا داعية الى اغلاق هذه الاسواق في وجههم وحرضت الأمريكيين عليهم حيث قالت : انهم جاءوا الى أوروبا "لخزقة" الأمريكيين وجاء رد اليابانيين الهادئ بان ما تحتقره السيدة كريسون في اليابانيين هو هويتهم الثقافية التي أقيمت على العلاقات العائلية الوثيقة.

كما تزايد احتمال بروز العالم الاسلامي على الساحة الدولية مجددا. فبالاضافة الى بروز الجمهوريات الاسلامية السوفياتية وتحركها باتجاه دول العالم الاسلامي تعبيرا عن انتماءها الحضاري للكتلة الاسلامية، فان التحرك الايراني لاقامة سوق اسلامي مشتركة من ايران والباكستان وتركيا مع امكانية التحاق عدد كبير من الدول الاسلامية الاخرى يبشر بقيام كتلة اسلامية (اكثر من مليار نسمة) على مساحة شاسعة من الارض.

هذا الصراع والحراك السياسي العالمي كشف تهافت اطروحة فوكوياما بانتهاء التاريخ بعد انتهاء الصراع العالمي بانتصار الليبرالية. ذلك ان تجاهل دور الثقافة والحضارة في صياغة السياسة سيجعل تصور العالم غير معقول واقرب الى الصورة الهزلية.

في الختام قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التراكم السابق للقوة أقدر من غيرها على مواجهة عوامل الانهيار. لكن الانهيار قادم ولن يطول انتظاره. ■

الاتحاد الاشتراكي - المغربية : ١٩٩١/٤/١٥). غير أن هذه المغامرة العسكرية، رغم المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وماليا (وفرت من المبالغ التي اخذتها من دول الخليج والمانيا واليابان مبلغ ٢٧ مليار دولار - محمد حسنين هيكل - مقابلة في الاهرام بالانكليزية نشرتها السفير اللبنانية : ١٩٩١/٦/٢٩) قد كشفت عجز الاقتصاد الأمريكي عن تمويل نشاط قواته التي ستكون وسيلتها في فرض موقفها السياسي عالميا لذا اضطرت الى الضغط على حلفائها لدفع تكلفة الحملة العسكرية مما أثار حفيظة النخبة الأمريكية التي تحدثت عن تحول جيش الولايات المتحدة الأمريكية الى مرتزقة.

لقد أعادت الولايات المتحدة في مغامرتها العسكرية تأكيد أهمية العامل الاستراتيجي في العلاقات الدولية، وأكدت أنها القوة الاستراتيجية الاولى في العالم، لكن المعادلة الاقتصادية ومشكلاتها البنيوية ستجعلها "خاتمة القرن الأمريكي" كما قال المحلل الأمريكي وليم بفاف (هيرالد تريبيون ١٩٩١/١/٦ ان القوة العسكرية، وحدها، على أهميتها، لا تؤدي الى تأمين سيطرة على الوضع الداخلي (خاصة في ظل الانظمة الديمقراطية) والخارجي، ولا توفر للدولة امكانية الاستمرار في النمو دون عثرات وانكسارات مفاجئة وكبيرة. وهنا يمكن العودة الى أهم درس طرحته التجربة السوفياتية : انهيار دولة عظمى بسبب انهيار اقتصادها؛

والمتغير الثاني "التحرك السياسي" الذي اثارته أزمة وحرب الخليج. حيث طالبت دول كثيرة (اليابان، المانيا، ايطاليا)، باعادة ترتيب ميزان القوى باعطاء هذه الدول مقاعد دائمة العضوية في مجلس الامن. كما أثارته المغامرة العسكرية الأمريكية في الخليج واستثمار نتائجها العسكرية في الصراع الاقتصادي العالمي الجانب الأوروبي والياباني. فقد تحرك الجانب الأوروبي لتقليص درجة اعتماده على القوة العسكرية الأمريكية في الازمات بانشاء قوة أوروبية موحدة، الفكرة التي كانت من التابوهات، مما أثار حفيظة الادارة الأمريكية فوجه ريجينالد بارتولوميو (نائب وزير الخارجية المكلف بقضايا الامن) تحذيرا الى الأوروبيين من أي قرار يضعف الحلف الاطلسي. وعبر عن المخاوف من تهميش الدور الأمريكي (ليبراسيون : ١٩٩١/٤/٩).

وتحركات اليابان للخروج على حرمانها من بناء قوة عسكرية، وقد أخذت قرارا بتشكيل قوات للمشاركة في حل النزاعات الخارجية. فهذه القوى تريد دورا يتناسب مع حجمها في الاقتصاد العالمي. فقد علق كريم بقردوني

المجلس الوطني الفلسطيني في مواجهة متطلبات المرحلة

الأمريكية. وانطلاقاً من ذلك لم يكن ممكناً الرضا المطلق للمجريات السياسية الراهنة، وكذلك لم يكن ممكناً قبولها كما هي ضمن مسارها، وخاصة ذلك المسار الذي يستسلم لشروط شامير والكيان الصهيوني، وهو المسار الذي يستهدف إلغاء الحقوق الوطنية الفلسطينية والشخصية الوطنية لشعبنا، ويستهدف وضع قضيتنا في سياق الاستفراد بها، وحل كافة المشاكل بين الكيان الصهيوني ودول المنطقة وبقاء القضايا الأساسية لقضية فلسطين عالقة دون حل بحيث يحصل العدو على الصلح مع الدول العربية وعلى وضع الانخراط في المنظومة الشرق أوسطية بينما يتم تصفية قضية فلسطين وتجاوز الحقوق الأساسية لشعبنا كوطن وكشعب.

ومن هنا لم يكن توجه المجلس الوطني الفلسطيني إعطاء الرضا النهائي أو القبول النهائي، لأنه في كلا الحالتين يكون قد وقع في شرك نصب بعناية لنا ولشعبنا. وعليه فقد سعى المجلس الوطني الفلسطيني بوضوح وبشكل محدد إلى ترسيخ الثوابت الوطنية، وعبرها تم تحديد الحد الوطني الأدنى الذي نتطلع إليه في هذه المرحلة من نضال شعبنا، وعلى هذا الأساس ترك الباب مفتوحاً لسلوك الطريق الذي تتحقق القيادة والمجلس المركزي من أنه يؤدي إلى تنفيذ هذا الحد الأدنى المطلوب.

وفعلاً كان هذا هو الاتجاه الذي سلكه المجلس الوطني الفلسطيني وسط الكثير من الحذر أو التفاؤل، والكثير من الشكوك حول نوايا الولايات المتحدة وحقيقة أهدافها. ذلك أن شعبنا تعود أكثر من مرة أن يصاب بفجعية الخداع الاستعماري والذي كانت

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع في دورته العشرين كما كان مقرراً في الجزائر ما بين ٢٣ و٢٨/٩/١٩٩١، ووفقاً للمهمات التي كانت تنتظره فقد حقق هذا المجلس الخطوات العديدة في المجالات المقررة، فقد تم تجديد وتأكيده الشرعية الفلسطينية كما تم تجديد القيادة وإجراء بعض التغييرات سواء من حيث الأشخاص أو العدد، وتم وضع الخطط واتخاذ القرارات لتأمين الوسائل المناسبة لمواجهة محاولة الحصار الاقتصادي لشعبنا داخل الأرض المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تم التعرض لأوضاع شعبنا وحاجاته خاصة في الساحات التي واجهت ما يقتضي هذا التعرض والتي وقع فيها على أبناء شعبنا الاضطهاد ومضغ الحقوق، والمخاطر المادية والمعنوية.

وكل ذلك إضافة إلى معالجة المستجدات السياسية وخاصة تلك المتعلقة منها بالتحركات من أجل مؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

وبهذا الصدد فقد كان القرار الفلسطيني بين عاملي جذب متناقضي الاتجاه والتأثير: الأول وهو ضرورة عدم وضع الشعب الفلسطيني وقضية فلسطين عكس رياح العالم لما يحمله ذلك من مخاطر وأعباء توقع ضرراً كبيراً لشعبنا ومصالحه المستقبلية وحقوقه الوطنية الثابتة، والثاني وهو ضرورة عدم التنازل عن تأمين الحد الأدنى من هذه الحقوق.

وعلى قاعدة مبدأ أن الأولوية هي لتأمين الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية الثابتة كان لا بد من اتخاذ القرار الصعب والدقيق في مرحلة صعبة ودقيقة ومعقدة نتيجة لميزان القوى الحالي الإقليمي والدولي وفي ظل النظام العالمي الجديد التي تقوده الولايات المتحدة

وراءه دائماً الدول الكبرى التي قدمت الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني.

وبذلك جاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني منسجمة مع اتجاهين أساسيين وهما غصن الزيتون الذي رفعت الثورة الفلسطينية منذ عام ١٩٧٤ في الأمم المتحدة واتجاه الضوابط الفلسطينية الأساسية التي أكدتها قرارات المجالس الوطنية والمجالس المركزية لمنظمة التحرير والأطر المختلفة لحركتها.

وقد عبرت هذه القرارات باتجاهها هذا عن توجهات ورغبات شعبنا وخاصة في الوطن المحتل الذي يتطلع إلى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد لتمثل ثوابته وضوابطه من جهة ولكي لا تظهر بأي شكل من الأشكال وكأن العائق في طريق زوال الاحتلال، يأتي من طرفها من جهة ثانية.

لذلك بينما صادفت هذه القرارات ارتياحاً في الوطن المحتل صادفت أيضاً ارتياحاً عربياً ودولياً حيث أنها أعطت مؤشرات إيجابية ولم تغلق الطريق وأبقت الباب مفتوحاً لغيرها لأن يقوم بهذه المهمة، ولكن على قاعدة واضحة وهي التمسك بالحزم ببرنامجه الحد الأدنى وما يتضمنه من ثوابت وضوابط وطنية.

لقد تحرك البيان الختامي ضمن الثوابت المقررة والتي ظهرت أخيراً ضمن بيان المجلس المركزي وقرارات المجلس الثوري لحركتنا والتي تتعلق بضمان تحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس، ويكون هذه المدينة عاصمة دولتنا التي لا يمكن أن تتم أية تسوية بدون حل لمشكلتها وفقاً لهذا الأساس الثابت.

وبضمان وقف سياسة الاستيطان وإزالة المستوطنات باعتبارها جزءاً من العدوان والاحتلال، وضمان حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وصولاً إلى الكونفدرالية مع الأردن طبقاً للاختيار الطوعي والحر بين الشعبين الشقيقين، وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده وبالشكل المقبول والمتكافئ مع الأطراف الأخرى.

وكل ذلك يتم على قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى هذا الأساس ترك المجلس الوطني للمجلس المركزي اتخاذ القرار في حينه.

ومن هنا لم يقدم المجلس الوطني الفلسطيني لا القبول النهائي ولا الرضا النهائي وكل ذلك ضمن الحساب الدقيق لعوامل واعتبارات المرحلة وعلى أساس التمسك الحازم بهدف تحقيق برنامج الحد الأدنى.

لقد تعاملت الولايات المتحدة باستمرار مع المؤشرات الإيجابية من قبل م.ت.ف. على قاعدة أنها غير كافية، وقد تمكن وزير خارجيتها جيمس بيكر أن يؤمن الموافقات من قبل كافة الأطراف وبقيت الموافقة الفلسطينية التي على أساسها، يتقرر إما الاستمرار أو التوقف، وهذا الأمر الذي حدا بالسياسة الأمريكية هذه المرة أن ترحب بالمؤشرات الإيجابية وبعدم إغلاق باب القبول الذي أظهره بيان المجلس الوطني الفلسطيني وهو الأمر الذي مكناها من مواصلة السير في طريق السلام الذي نتحدث عنه، والذي ترى أنه الطريق الذي يمكنها من معالجة آخر بؤرة من بؤر التوتر في ظل نظامها العالمي الجديد المزعم لما بعد انتهاء الحرب الباردة ونتيجة حربها في الخليج.

لقد أظهر جيمس بيكر ترحيباً لا يمكن أن يكون مفيداً إذا لم ينعكس إيجابياً في موقف الولايات المتحدة من قضية فلسطين وإذا لم يؤد إلى أحداث شيء من التوازن في موقفها المنحاز.

لقد عبرت منظمة التحرير في هذا البيان عن روحيتها وجوهر موقفها الذي دأبت على المحافظة عليه لكي لا تقع في دائرة العزلة والحصار.

ومما لا شك فيه أن العدو الصهيوني والولايات المتحدة وبعض الأطراف الأخرى قد حاولت بعد حرب الخليج فرض العزلة والحصار على المنظمة، وقد بدأت هذه العزلة وهذا الحصار بالاصطدام بوحدة موقف الشعب الفلسطيني وخاصة داخل الأرض المحتلة وتمسكه بالمنظمة كممثل شرعي وحيد له، وهي الآن تصطدم بموقف المنظمة الذي لا يسمح لها بأن تأخذ مداها أو أن تلتفت حول عنق الشعب الفلسطيني.

وهذا الموقف بالذات هو الذي يترك أثراً في الموقف العربي والدولي وهو الذي يترك أثراً أمام الموقف الأمريكي.

إن التعنت الصهيوني وشهيته لمواصلة الاحتلال والاستيطان وشهيته للاحتفاظ بالأراضي هو أكبر عقبة في طريق السلام، وهو الأمر الذي سيجعل نضالنا يواصل مسيرته بوتيرة جديدة ضمن الظروف العالمية الجديدة ■

حصار العراق ونظرية الأمن القومي

قضايا عربية

فعلت عاصفة الصحراء).

ان الحملة القائمة من امريكا ضد العراق حول أسلحة الدمار الشامل والتفتيش على منشآته، لا تحجب عنا رؤية أمرين مهمين، أولهما، ان هذه الحملة تقوم في الوقت الذي لا زال الحصار التموييني والصحي قائما ضد الشعب العراقي، على رغم انتهاء العمليات العسكرية منذ اشهر طويلة، وكان العملية الاميركية قائمة لمعاقبة الشعب العراقي، وذلك يدل على الهدف البعيد من ان الاجراء الاميركي ليس له علاقة بعملية تحرير الكويت، كما زعموا. وثانيهما، هو اغفال متعمد تمارسه الولايات المتحدة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية التي تملكها دولة الكيان الاسرائيلي، في الوقت الذي قامت فيه امريكا بتخزين اسلحتها بما فيها أسلحة الدمار الشامل في "دولة اسرائيل" بعد انتهاء العمليات الحربية في الخليج. فكيف يستقيم الامر هكذا، ملاحقة للسلاح العربي وتجنيد الشرعية العالمية ضده، ومبادرة اميركية للمشاريع الحربية التدميرية الاسرائيلية؟ بل ان هذا الاصرار الاميركي يؤكد وبما لا يترك أي مجال للشك، بان هذا الامر كان ولا يزال الهدف المركزي من وراء الضغط على كل الدول (وحتى اخذ القرار دون موافقتها) للمشاركة في حرب الخليج لضرب السلاح العراقي، وابقاء ميزان القوى مائلا لمصلحة الكيان الاسرائيلي...

نظرية الأمن القومي .. أسئلة مشروعة.

من هنا تصبح عملية طرح الاسئلة على الراهن العربي بدوله ومؤسساته الدولية والاقليمية، وعلى قواه المناضلة ضرورية خصوصا بعد الانسحاب العراقي من الكويت لوقف هذا التناحر العربي اولا وللارتقاء الى مستوى الاحداث والخطط الجسيمة التي تحاك ضدهم من القوى الخارجية، ان الأمن القومي العام، هو المتضرر رقم واحد من الاجراءات المتخذة ضد العراق والأمن القومي العربي هو المتضرر ايضا، من اعتماد امريكا لدولة الكيان الصهيوني كمخزن استراتيجي لأسلحتها الاستراتيجية في المنطقة. والأمن القومي العربي، من

في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب الرئيس الاميركي جورج بوش من الأمم المتحدة ابقاء العقوبات المفروضة على العراق طالما بقي الرئيس صدام حسين في السلطة (حتى ولو مات شعب العراق جوعا، وذلك نموذج على انسانية النظام العالمي الجديد) معتبرا ان هذا الضغط يمكن ان يؤدي الى قيام الحكومة المناسبة في العراق (نموذج هام على احترام ارادة الآخرين، وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى)، وازاد الرئيس جورج بوش: اتهم العراق بانه يواصل اعادة تكوين مخزونه من اسلحة الدمار الشامل (تم التغافل الكلي للرئيس بوش عما تملكه الدول الاخرى في المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، والاسلحة النووية الاكثر خطورة، وخصوصا تلك التي تملكها "دولة اسرائيل").

أي أن الحالة القائمة الآن بين العراق والولايات المتحدة الاميركية تكاد تصل الى حافة الحرب، فقد صرح مارلين فيتزوتتر المتحدث باسم البيت الابيض: "انه قد يكون ضروريا اتخاذ عمل عسكري ما لجعل العراق يتعاون مع فرق الأمم المتحدة للتفتيش على الاسلحة". اما الاميرال رنور تيلور قائد القوات البحرية الاميركية في الخليج فقال: "ان طائرات البحرية الاميركية ستساعد في حماية فرق الأمم المتحدة التي تفتش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية اذا اقتضت الحاجة تقديم دعم جوي". وازاد "ان هناك خططا لمواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة اذا واصل العراق منع فرق التفتيش من الوصول بحرية الى مواقع يشتبه بها". (الحرب على الشبهة).

اما الجنرال كولين باول رئيس الاركاب الاميركي فكان اكثر وضوحا في تهديده المباشر في الحرب حين قال: "انه بالامكان استخدام القوة ضد العراق لتطبيق استخدام قرارات مجلس الامن" (مرة اخرى لا ينشون انهم يقاتلون من اجل الشرعية الدولية التي لا نراها في مناطق اخرى). وكاجراء عملي ايضا تم نشر كتيبتين من صواريخ باتريوت في المملكة العربية السعودية. (ماذا

قضايا عربية

قضايا عربية

قضايا عربية

مستمر. فالعالم يعاملنا كمنطقة عربية اسلامية واحدة، شئنا أم أبينا، وما تعامله الفردي مع هذه الدولة او تلك، الا شكلا تكتيكيا صرفا لأخذ المنطقة ككل بعد اضعاف أجزائها.

كما أن رؤية حركية القوى المختلفة، نحو العالم الجديد لابد ان تكون رؤية موضوعية ترى الصراع والوحدة، التناقض والتنازع لدى اطراف القوى المختلفة. فبعد انهيار البنية الاشتراكية ومنظومتها الدولية، فهل حقا نحن سائرون نحن نظام دولي بقيادة دولية واحدة معقود لوائها للولايات المتحدة الاميركية، صحيح أنه من السابق لأوانه التسليم بهذا الامر، لانه عمليا لا يزال في طور التشكيل، ولم تستقر الامور بعد، ولكن الامر يطرح اسئلة كثيرة مثل، ساقية الامر الجديد من حيث، ان التجربة الانسانية والتاريخية لم تشهد وحتى الآن، هيمنة طرف دولي واحد على العالم، فلم تكن هناك للآن تجربة الرأس الواحد. فهل يستقيم مثل هذا الامر بعد ان بلغ العالم بأسره هذا المستوى المتقدم جدا من التجربة الانسانية، ثم، انه من الصحيح ان القوة التي تستشعرها الرأسمالية الآن ناتجة عن سقوط خصمها الاقتصادي والفكري المتمثل في النظرية الاشتراكية، التي سقطت لكن ليس بقوة الرأسمالية الغربية، او بنزال مسلح معها، بل سقطت نتيجة عوامل اقتصادية وقومية، ومعارضتها لبعض العوامل الانسانية الاخرى والمهمة، ولكن ذلك لا يستطيع ان يخفي الاشكاليات البنيوية ايضا في جسد البناء الرأسمالي نفسه ولا ذلك القصور الثقافي حيال الانسان وخصوصا حيال الثقافي الاخر على مستوى ما يسمى بالعالم الثالث. وتكاد تتجمع في البنية الاميركية كافة انواع الخلل البنيوي التي نتكلم عنها، من حيث المديونية الاقتصادية، وتناقص القدرة التنافسية مع القوى الاقتصادية الاخرى، وقوة السيطرة للشركات متعددة الجنسية وخاصة كارتلات السلاح التي تفقد عناصر قوتها بالتحول نحو الوفاق والسلم العالمي وتبعية الانسان لمصالحها وقوة آلتها.

كما أن القوة المسيطرة رقم واحد، في التجربة التاريخية الانسانية، تدل على ان تلك القوة يجب ان تكون قوة شابة قادرة على النزال، وتمتع بقوة الاقتصاد، والحيوية للاهداف العظيمة التي تبشر بها، فكروا

المفروض به أن يقيم استراتيجيته على سنوات طويلة قادمة، لا تلاحظ الحاضر فقط، بل يسم خططه لمستقبل يقول لنا بان الاعداد للصراع يشكل اساس النظرية الامنية الصهيونية، التي تركز في هذا الوقت تحديدا على الهجرة المكثفة والتي ستصل خلال سنوات قليلة الى ارقام مليونية، (وهم أداة الحرب)، في الوقت الذي تستمر فيه الصناعات العسكرية الاسرائيلية عملها الدؤوب لتطوير الترسانة المسلحة، وحشد أرقى انواع السلاح الاميركي "تحديدا" في مخازنها وورشاتها العسكرية، فماذا نحن فاعلون غير أن نتابع الحرب بين الامريكان والعراقيين، وكأننا من سكان هنولولو، أو كأننا راضون ايضا بالجوع والمرض المفروضين على الشعب العراقي.

ان نظرية الأمن العربي، وهي تغض الطرف عما يجري في العراق، والمحاولات الاميركية المحمومة لتجريده من اسلحته، وكذلك غض الطرف عما يجري في الجنوب السوداني، من عمل مباشر لانتقاص السيادة السودانية على ارضها، وبدعم اسرائيلي مكشوف وكبير لحركة التمرد هناك. واقامة قواعد بحرية اسرائيلية في جزيرة دهلك الاثيوبية على البحر الاحمر. وايضا استمرار معضلة التشرد الأمن العربي، في الوقت الذي تلجأ فيه الدول، في هذه المرحلة الدولية الجديدة، نحو التجمع وخلق سوق أمني واقتصادي كبير، وهو ما يظهر عمق الازمة الدفينة التي يعيشها أو تعيشها نظرية الأمن العربي. ولكن تظل ايضا عديد من الموضوعات تفرض على صناع القرار الأمني العربي معرفتها والتدقيق فيها جيدا لاختار مواقف مناسبة تجاهها، فمن المعروف ان القراءة الصحيحة للمرحلة وآفاق تطورها، تعين على أخذ التوجه الصحيح على مستوى الأمن القومي العام، واول تلك الموضوعات. ان العالم عندما ينظر الى المنطقة، فانما يأخذها في حساباته ككل واحد، وما العمل على الاجزاء لفرطها وضربها الا لتسهيل له عملية ابتلاع المنطقة ككل، لما تملك المنطقة من أهمية استراتيجية، اقتصاديا وامنيا، وهو ما كان يعبر عنه، بأنه لا يمكن لأي قوة ان ترتقي الى الموقع الاول في العالم دون ان تملك سيطرة على منطقة الشرق الاوسط، وهو الأمر الذي جعل من المنطقة تاريخيا منطقة تنازع دولي

وثقافيا، وهي تطمح للريادة على العالم، فأين أمريكا من كل هذه المعطيات، انها تحمل الان اكبر مديونية في التاريخ يصل حجمها الى ٨٠٠ مليار دولار امريكي، ولا تملك أي مثال او فكرة حضارية جذابة تقدمها للعالم، في الوقت الذي يحاذيها اقتصاد شاب ونامي لكل من اليابان واوروبا وخصوصا المانيا الموحدة، وهو تساؤل لا يجب ان يغيب عن أعيننا ونحن نرصد الحركية الكونية في الصراع على قيادة العالم. (مع التذكير بأن السوق الرأسمالي يحكمه قانون السمك الكبير يأكل السمك الصغير).

وايضا لا بد من الاشارة الى الطريقة التي ادارت أمريكا بها قيادتها للعالم وهي في قيادة الكون صحة الاتحاد السوفياتي، فهل كانت تجربتها نموذجا ومثالا للشعوب، وهو ما يجعلها (شعوب العالم) تطمح بالخير الوفير عندما تنفرد أمريكا بقيادة العالم، ام أن أسلوب الكابوي سيزداد عجرة حيال الشعوب والامم الاخرى. (نموذج تجويع وحصار الشعب العراقي)

يقول البعض ان الحرب في الخليج، أنهت عصر الجماهير، ولكن هل هذا أيضا يصح بالمطلق؟ صحيح ان تلك الحرب كانت نموذجا لعلم الالة، ولكن الصحيح ايضا ان هناك كثير من التعمية صاحب تلك الحرب، التي غمغت اعلاميا في اللحظة التي وصل في الصراع والقتال بين الانسان والانسان، ومن جهة أخرى، نرى هؤلاء القائلين بانتهاء عصر الجماهير، يهتفون لحركية الجماهير في الدول الاشتراكية وفي الاتحاد السوفياتي، حيث لعبت الجماهير دورا حاسما في انتهاء عملية الانقلاب الذي دبر ضد قيادة غورباتشوف وقبلها، فأيهما نصدق، هل انتهى عصر الجماهير ودورها كما أبرزته تجربة الشعوب في الصين وفيتنام والجزائر وكمبوديا وكوريا وفي فلسطين، أم انتهى عصر الشعوب والجماهير؟!

ان النقاط السابقة، وغيرها كثير، هي العناوين التي على صناع نظرية الامن العربي ان يقرأوها بدقة وهم يحللون الواقع الراهن لنظرية الامن القومي العربي، وهي العوامل التي تفرض عليهم ان يقفوا بشدة ضد أي اعتداء خارجي ضد أي بلد عربي، من أين جاء الاعتداء، لانه يمس الامة كل الامة، وهو ما يفرض عليهم

الانتصار للعراق في معركته لرفع الحصار الغذائي الجائر الذي تمارسه القوى الغربية ضده، أو في معركته للدفاع عن حقه في سلاحه غير التقليدي طالما ان عيون الغرب لا تريد ان تقشع مخزونات الترسانة الكيماوية والنووية الاسرائيلية، وبذلك يكون صناع نظرية الامن العربية يحافظون على انفسهم قبل ان يحافظوا على العراق.

ان كل القوى العربية مدعوة الان واكثر من اي وقت مضى، لتقول لا للحصار، تقولها عمليا عبر سيارات الترموين، وتشكيل اللجان التي تجمع الدواء والطعام، وتنقله الى أهل العراق حتى لا يصدق فينا قول "أكلت يوم أكل الثور الابيض". والمطلوب ايضا ارتقاء الى مستوى قومية الصراع من خلال ربط تدمير العراق لسلاحه بتدمير دولة الكيان الصهيوني لسلاحها ايضا.. وهي فرصة مطروحة قبل الدخول في حمأة المفاوضات السلمية المطروحة في المنطقة، باعتبار بقاء قوة العدو وترسانته المسلحة وسلاحه النووي وما يملك من اسلحة الدمار الشامل، هذا غير حلفه الاستراتيجي الكبير مع الولايات المتحدة الامريكية، مما يجعل موقعه في عملية التفاوض وميزان القوى وضعا قويا لا يوازيه أي طرف عربي ولا حتى الطرف العربي مجتمعا. اننا نخالف اولئك الذي يعتقدون، بأن التمسك بمثل هذه الامور قد يخضب أمريكا علينا، او انها قد تؤخر العملية على الاقل، او غير ذلك من الادعاءات التي لا يمل عنها دعاة الواقعية الجديدة، وهؤلاء نقول لهم انهم لا يعرفون ان ابجدية علم التفاوض تقوم على واقع ميزان القوى، لا على الفهلوة وغمغة حقوقنا واهدافنا، من جهة، وتقوم ايضا على حشد كل عناصر القوة في موقفنا، فمن هو الذي يمارى، بأن موقفنا مما جرى ويجري الان ضد العراق لا يؤثر على موقعنا في ميزان القوى، فنحن نأمل من المفاوض العربي، ومن الشعوب العربية وكل المخلصين اخذ هذا الامر بما يستحق من اهتمام، دفاعا عن العراق وشعب العراق وسلاح العراق، لانهم جزء من الشعب العربي، وسلاحه سلاح عربي، فهل ندرك هذه الحقائق اولا، وقبل ان نلوذ بالصمت القاتل والقتيل. وتظل تلك ملاحظات أولية نطرحها على القوى العربية عموما، وعلى صناع نظرية الامن القومي خصوصا. ■

ديمقراطية الاستبداد

يبدو العالم المعاصر وكأنه مغمور بكلمة "الديمقراطية" وآلياتها التقنية ان صحت التسمية، مثل التعددية الحزبية او السياسية، اقتصاد السوق والانفتاح، او غيرها من مفردات اصبحنا نعرف الان ان ترجمتها الروسية هي البروسترويكا والغلاسنوست.

ان العالم يبدو اليوم وكأنه مغمور بالكلمة، بمعنى الهيام المطلق بالمفردة لا بالتجربة، الامر الذي يغيب التناول النقدي الجاد والعميق لها، خاصة في شرق العالم وجنوبه. ومن حيث ان المرجعية المعتمدة اليوم في الحديث عن الديمقراطية ومحاولة تطبيقها بالشرق والجنوب هي مرجعية غربية وهذا يعني ام نزوع؟ دول العالم الثالث وشرق اوروبا نحو الديمقراطية فيه قدر كبير من الانفعالية والتقليد بل والتبعية التي تضرب الاستقلال والسيادة بعرض الحائط، وازافة الى ذلك فان هذا النزوع يأتي تحت ضغط الحاجة للتغير الذي يسعى للانسجام من النظام الدولي الجديد، وهو ضغط تصيغ آلياته وفعاليته الولايات المتحدة الامريكية باساليب واشكال وطرق مختلفة.

ينسى الكثيرون هنا ان الديمقراطية الغربية هي انتاج النظام الرأسمالي وعلاقته الانتاجية والاستهلاكية معا، وهي ابنة شرعية لتطوره التاريخي من سياق الى آخر، وفي ظلها ولدت الاحتكارات ونمت وتشعبت وتعمقلت... بل ومن رحمها خرجت الامبريالية ذاتها..

وهي لهذا واحد من اسس النظام الرأسمالي القوية وحارسا من اشد حراسه ولاء.. لانها ببساطة ديمقراطية الاحتكار الذي يشكل السلطة ومؤسساتها.. اما بالنسبة للرأي العام فان الديمقراطية هنا هي ديمقراطية الصراع على العناوين الفرعية والقضايا الشكلية التي تعطي الفرد حق الاعتراض على الفرد، لا على المؤسسة وعلى الشعار لا على المنهج.. وبما يمنع الناس من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية العامة وصنع القرار. فليس ثمة اطر او قوانين تبيح لهم ذلك.

يقول المفكر الفرنسي كورنيليوس كاستوردياديس: (أليس من السخف ان نتحدث عن المساواة السيامية بين كناس الشوارع وبين شخص آخر يستطيع مثلا ان يشتري قناة تلفزيونية او جريدة يومية) ان كاستوردياديس لا يشكك هنا بالديمقراطية وحسب بل ويفضح زيفها من الاساس فهو يقول ايضا وحديثه عن الديمقراطية (هل نحن بالفعل احرار عندما نعيش في ظل قوانين كان آخرون غيرنا هم الذين اتخذوها)، وقبل ذلك يوضح كاستوردياديس (ان الديمقراطية المباشرة - بديل الديمقراطية الراهنة - ممكنة بتحقيق شرطين :-

الاول:- ادخال نظام اللامركزية الى اكبر حد ممكن.

الثاني :- يخص الضرورة الواضحة لوجود مندوبين او

مفوضين عن الشعب ولكن بشرط ان يكونوا قابلين باستمرار للتبديل).

ذلك لان النائب العام في النظام الحالي في الغرب ما ان ينتخب حتى يصبح عمليا غير قابل للتبديل كما يقول كاستوردياديس الذي يوضح (ان مجمل النواب يخلقون على ارض الواقع حالة معينة يصبح فيها من المستحيل ازاحتهم قاعادة انتخابهم مرة بعد اخرى تصبح شبه مؤكدة مع مخاطرة بنسبة ١٠ - ١٥٪ فقط وبالتالي فانهم يفرضون على السكان امثلتهم وأجوبتهم وكل انتخابات تجري حول (خيارات) مزيفة كانت قد حددت وبولوت من قبل اولئك الذين كانوا قد انتخبوا اثناء الانتخابات العامة اقصد انهم يخلقون علاقات زبائنية وشبكات سلطوية تجعل من الصعب ازاحتهم فيما بعد).

على هذا الاساس نستطيع ان نفهم ان تاريخ الديمقراطية في الولايات المتحدة مثلا هو تاريخ الحزبين الديمقراطي والجمهوري وان لا شيء تقريبا قد تغير على هذا الصعيد منذ عشرات السنين هناك.

واذا الديمقراطية التي يتحدث الكثيرون عنها هذه الايام بوصفها الحل السحري لازمات التخلف والفق والجهد، لا يمكن ان تكون ديمقراطية الغرب.

ولعلنا نعرف جميعا ان لاشيء يولد بقراره وان التطور التاريخي لمجتمع ما بكل ما فيه من علاقات لا يمكن ان يتحقق بحرق المراحل وغير ذلك فان الديمقراطية يجب ان تكون ديمقراطية الانتاج وليس الاستهلاك، ان الغرب يسعى اليوم لكي يفتح العالم الثالث ودول شرق اوربا لا لكي تنعم شعوب هذه الدول بنعيم الديمقراطية بل انه يريد لها سوقا لمنتجاته، سوقا تستهلك كل شيء حتى القيم والاخلاق.. ويريد لها سيلا للعدمية وتشريعا للتبعية... ومن هنا فان الديمقراطية التي يسعى الغرب بتعميمها في هذه الدول هي ديمقراطية الاستبداد التي تمزق وحدة الشعوب وتقسّم كياناتها بما يسمح للغرب بالتدخل المباشر في شؤونها الداخلية ويعطي لهذا التدخل صفة الشرعية من خلال احزاب الديمقراطية ودعاتها. يكفي هنا نظرة سريعة لما

حصل في دول المعسكر الاشتراكي - سابقا - وقائده الاتحاد السوفيتي سابقا وسابقا تماما.

لقد صورت الولايات المتحدة على نحو خاص الديمقراطية بعد ربطها بحقوق الانسان وحقوق الملكية المقدس والعالم الحر... بانها الخير المطلق الذي يجب ان يعم الجميع. ومارست تحت شعاراتها وتمارس ابشع صنوف التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف دول العالم تقريبا... ويحكم ثقل الدعاية الامريكية على هذا الصعيد وتنوعها وقدرتها الهائلة على التأثير باتت الديمقراطية عروسا يشتهيها الجميع كما هي وكما تقدمها الولايات المتحدة على الرغم ان مشاهدات الواقع لا ترينا الديمقراطية هذه الا في زجاجات الكوكا كولا وسراويل الجينز وسنديشات مكدونالد وغيرها من صناعات الاستهلاك الامريكية. ليس ذلك فحسب بل ونريد ان تجعل من رامبو بطلا تاريخيا يحبه الجميع. في اخطر عملية تشويه وتسطيح للعقل البشري حيث يحمل رامبو البرغماتية الامريكية كتابا مقدسا على الجميع الخضوع له والعمل حسب تعاليمه.

ولكن ما العمل؟

هل نناضل من اجل بقاء الديكتاتورية حتى نتصدى (لمؤامرة) الغرب الديمقراطية؟

ليس هذا هو سؤالنا .. اننا نحاول ان نقول .. دعونا نتج ديمقراطيتنا، دعونا نعرف الديمقراطية ونحدد اهدافها.

دعونا نتفق ان الديمقراطية هي منهج عمل وبناء وتقدم واسلوب حياة وتعامل وليست مجرد الاعتراض والنقد وتصييد الاخطاء والسلبيات. ان الديمقراطية تحتاج الى شرطها الاجتماعي، الى وعيها وضرورتها والى قوانينها ايضا التي من شأنها ان تخلق مناخ الديمقراطية وتأسس قوتها سواء للفرد او المؤسسة... وبما يمنح الجميع حق الاختلاف والاجتهاد داخل اطار البيت الواحد وبما يحصن البيت ويعلي اسواره وغير ذلك فان التقليد لا يقود ولن يقود الا الى الانقسام والتشردم والسقوط في شباك ديمقراطية الاستبداد. ■

ظهور آسيا الوسطى

-جراهام فولر-

وبالرغم من عدم وجود حدود مباشرة لتركيا مع الاهالي المنحدرين من اصل تركي في بعض مناطق آسيا الوسطى، فان تركيا هي الدولة الوحيدة المستقلة والحرّة، كما انها مركز ثقافي ونقطة جذب تاريخية لكثيرين من السكان السوفيت المنحدرين من اصل تركي، كما أحيا عشرات الآلاف من اللاجئين عاشوا في تركيا فكرة الجامعة التركية.

وهكذا، فان الكاتب يرى ان لكل من افغانستان وايران وتركيا أهمية جيوسياسية رئيسية بالنسبة للمصالح طويلة الاجل للدولة السوفيتية، وان دورها معادل جيواستراتيجي لجذب ألمانيا الغربية للجزء الاكبر من الامبراطورية السوفيتية القديمة في اوربا الشرقية. ومن ثم كان على موسكو ان تعيد علاقاتها وتطبعها مع الدول الثلاث تدريجيا.

ويرى الكاتب انه على الدول الغربية ان تشرع في التفكير في آسيا الوسطى الكبرى على انها جزء جديد من العالم الاسلامي يمكن ان يكون له نشاط كبير وهو جزء سيصبح وجوده الجديد ملموسا في سياسات الشرق الاوسط، فبعث العالم الاسلامي السوفيتي يتحول الان الى حقيقة واقعة كما ان البيروسترويك والجلانوسوت فتحا آفاقا لم تخطر على البال من قبل، وتتضمن تلك الافاق شكلا للعلاقة الكونفدرالية او لاستقلال القوميات في الاتحاد السوفيتي، وتتضمن الروابط التجارية والشخصية المتزايدة والوفود التجارية الاسلامية لتركيا.

ويرى الكاتب ان الغرب لا يستطيع ان يخمن الآثار المترتبة على هذه التطورات بالنسبة للاتحاد السوفيتي. وانه مما لا شك فيه ان افغانستان وايران وتركيا لها دور حاسم في مستقبل الوضع السوفيتي في آسيا الوسطى. وكان هذا الموضوع موضع اهتمام موسكو منذ عشر سنوات، وقطعت موسكو شوطا في هذا الصدد تمثل في الانسحاب العسكري من افغانستان، والتحولات في النهج تجاه ايران وافغانستان تبين ان لموسكو اولويات ومصالح جديدة في النصف الآخر من آسيا الوسطى. ويشير الكاتب انه بعد احداث ايران وافغانستان، اصبح

يرى الكاتب ان مفهوم آسيا الوسطى لم يعد هو ايضا ثابتا اذ شملته كتعبير عملية اعادة التفكير التي مست تعبيرات مثل اوربا الغربية وأوربا الشرقية وأوربا الوسطى نتيجة للتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية. ويوحى ذلك بأن التغيير سوف يمتد ليشمل مناطق بعيدة مثل العالم العربي والقارة الهندية.

ويشير الكاتب الى أنه مع اعتراف جورباتشوف بالمطامح القومية المكبوتة والمتشوقة الى المزيد من الاستقلال لشعوب آسيا الوسطى التي تشكل وحدة جيوسياسية متميزة، فلن يمضى وقت طويل حتى يعود المسلمون السوفيت البالغ عددهم نحو ٥٠ مليوناً الى أحضان العالم الاسلامي الأوسع، مما يستلزم اجراء حسابات جديدة تماما لقوة المسلمين وللتكتلات الاقليمية. ويشير الى تنافس كل من افغانستان وايران وتركيا لكسب حلفاء من بين هذا الاحتياطي الاسلامي في آسيا الوسطى، الامر الذي يؤدي الى تغير وزن ونفوذ كل منهما في الشرق الاوسط، ويرى ضرورة اعادة حساب التوازن التاريخي بين العنصر العربي والعنصر غير العربي في العالم الاسلامي. ويشير كذلك الى تأثير كل من الهند والصين بالتطورات في آسيا الوسطى.

ويشير الكاتب الى ان ايران ستكون اول البلدان التي ستجذب لهذه الفرصة الجديدة، نظرا للدور الثقافي والسياسي الرئيسي لها في آسيا الوسطى والذي لعبته لما يقرب من ألفي عام، مما جعل التراث الفارسي عميق الجذور رغم حلول اللغات ذات الاصل التركي محل اللغة الفارسية. كما انها تمثل مؤثرا جيوسياسيا رئيسيا نظرا للروابط الديمغرافية والحدود الطويلة المشتركة، ويرى الكاتب ان الغزو السوفيتي لافغانستان عزز روابط أفغانستان بآسيا الوسطى عبر نهر أمور كما اوجدت الحرب اطارا لتلاقي عناصر آسيا الوسطى المقسمة، وجعلت من آسيا الوسطى مفهوما ملموسا، وسليبا، نتيجة وجود مهاجرين منها في المنفى في افغانستان.

الاتحاد السوفيتي يواجه اخطار الاستقطاب الديني والاثني.

والواقع الجديد الذي يواجه جورباتشوف في آسيا الوسطى يؤكد ان موسكو في حاجة الى تجنب انشاء حزام اسلامي معادي لها في الجنوب. وتلعب مهارة جورباتشوف الفائقة، والتفكير الجديد والدبلوماسية السوفيتية تجاه ايران وافغانستان دورا في هذا الشأن. ويشير الكاتب الى حذر موسكو تجاه طهران الذي يعود الى ايام حرب الخليج، اذ تمكنت موسكو من اكتساب صداقة الدولتين المتحاربتين - العراق وايران، كما انها ابدت انحيازها لطهران عندما سنحت الفرصة لذلك. ويرى الكاتب ان قبول الكرملين رسالة الخميني لجورباتشوف في يناير ١٩٨٩ ودعوة الاخير للاسلام علامة واضحة على تغير نهج موسكو نحو طهران البعيد عن التعالي والتخويف الذي ميز النهج السابق، وتؤكد هذا التغيير في لقاء جورباتشوف - رافسنجاني في يونيو ١٩٨٩، واعتراف موسكو بأهمية طهران في تسوية المنازعات في الخليج، وافغانستان. ويرى الكاتب في ذلك مخاطبة للطموح العميق المستقر في الفكر السياسي الايراني - قبل الثورة الاسلامية وبعدها، ويرى ان جورباتشوف يريد ان يستخدم رؤية ايران الاقليمية واحلام عظمتها بما يحقق مصلحة موسكو في التعامل مع المستنقع الافغاني، ويشير الكاتب الى ان لموسكو هدفان أساسيان في ايران. هما : ضمان الاتي للسلطة في افغانستان حكومة تعلن عدائها للاتحاد السوفيتي، وضمان التوصل الى تسوية افغانية عن طريق التفاوض وامكانية التخلي عن نجيب الله اذا كان ذلك ضروريا.

ويرى الكاتب ان معاملة جورباتشوف لايران اثرت في سياستها تجاه افغانستان في الاتجاه الذي تحتاج اليه موسكو، وأنه منذ التقارب تخلت ايران عن فكرة احراز نصر عسكري اسلامي حاسم في افغانستان، وعدلت حساباتها السياسية بطريقة لا تتعارض مع اهداف السوفييت. ويرى ان ذلك يرجع الى ان النصر العسكري الحاسم في افغانستان يستند الى الولايات المتحدة والسعودية وباكستان، كما ان نفوذ ايران في افغانستان نفوذ سياسي وديني ولا يوجد لها نفوذ عسكري، ومن ثم فمثل هذا النصر العسكري من شأنه استبعاد ايران. ويشير الكاتب كذلك الى اعتراضات ايران على تركيب القوى المعادية لنجيب الله والتي تؤيدها الولايات المتحدة والسعودية وباكستان، وتنكر دور الشيعة الافغان،

وهكذا تخلت ايران عن كل دور في الصراع العسكري، بل وأشارت على الشيعة الافغان بالسعي الى التوصل لتسوية للنزاع عن طريق التفاوض. ويرى الكاتب ان ايران هي الدولة الوحيدة القادرة على ادخال جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية الى الساحة السياسية الاوسع للشرق الاوسط، والتي يتعزز وضعها باكتساب حلفاء اقليميين جدد، والتي يمكن ان تتعرض لمخاطر قومية حقيقية من جراء وحدة الازيريين السوفيت (سنة ملايين) مع الازيريين الايرانيين (تسعة ملايين) لابعاد نفوذ الارمن والجورجيين والروس من القوقاز. ويرى انها هذا قد يسمح بتعاون ايراني سوفيتي لمنع نشوء حركة انفصالية ازرية في اي من البلدين.

ويرى الكاتب ان الدور التركي في العالم الاسلامي سيمر كذلك بتغيرات أساسية عندما يتحرك مسلمون آسيا الوسطى السوفيتية ويدخلون مستقلين عن موسكو الى الساحة السياسية، ويرى ان انقرة ستكون ملزمة في النهاية بتحرك ايجابي اذا توجه المسلمون السوفييت الى تركيا باحثين عن قيادة جديدة لسكان العالم المنحدرين من اصول تركية.

ويرى الكاتب ان تركيا كانت بدءا من منتصف القرن الثامن عشر المنارة الثقافية والسياسية الرئيسية للنزعة التركية البازغة في آسيا الوسطى، كما ان تركيا لاتزال المحور الخارجي لتلك الجماعات رغم غياب الحدود الجغرافية المباشرة والملاصقة معها، كما انها الدولة الوحيدة المستقلة للجنس التركي التي لها اقتصاد تام وعلاقات مع الغرب، كما انه يمكن لتسهيلات التعليم فيها ان توفر تعليما قوميا للاتراك السوفييت الذين حرموا من التربية وفقا لحضارتهم وتقاليدهم الخاصة. ويرى الكاتب ان موسكو لا تبدي قلقا من الاتجاهات المتضمنة في البرنامج السياسي للمسلمين في اوزبكستان واذربيجان، في اتجاه تركيا، بل وسارعت موسكو الى اقامة علاقات أوثق مع تركيا.

ويرى الكاتب ان تركيا كمنافس لايران، واذا تقلص حجم الاتحاد السوفيتي الاقل عدوانية ستسعى للحصول على نفوذ بين الشعوب التركية، لتوحيدها، وهذه العملية في بداياتها الاولى، الا انه عندما تبرز القضية في السياسة التركية فانها ستثير الجدل حول التوجه الجيوسياسي النهائي لتركيا.

وبالنسبة لافغانستان، يطرح الكاتب عددا من التساؤلات في ضوء وجود اعداد كبيرة من الطاجيك

والاوزبيك في افغانستان وفي ضوء ملاصقة أراضي افغانستان لأراضي طاجيكستان واوزبكستان وتدور تساؤلات الكاتب حول موقف النظام المقبل في افغانستان وهل هو حيادي ام سينتهي الى التحالف مع الكتلة الجديدة في آسيا الوسطى، وحول الدول المرشحة لان تكون حليفا للطاجيك هل هي افغانستان ام ايران، وذلك على المدى الطويل، ام ان، الطاجيك سيسعون لتوحيد صفوفهم لمواجهة الكتلة الاكبر من المسلمين المنحدرين من اصل تركي في المنطقة، وهل من المتوقع في ضوء ذلك انفصال الاجزاء الشمالية من افغانستان التي يقطنها الطاجيك والاوزبيك عن البشتونيين المسيطرين في الجنوب.

ويرى الكاتب انه مع انتهاء الحرب الباردة، ربما يغدو التطلع لتغيير الحدود بين القوميات أقل خطورة مع المناخ الدولي الاكثر استرخاء، حتى اذا لم يلق تشجيعا من الدول الكبرى.

ثم يستعرض الكاتب موقف الصين، خاصة وان سينكيانج (تركستان الصينية) جزء لا يتجزأ من آسيا الوسطى تشهد تفاعلا متزايدا عبر الحدود مع الاتحاد السوفيتي، اذ يرتبط المسلمون الصينيون بروابط قرابة بالكازاخيين والقرغيزيين السوفييت، كما ان اكبر مجموعة اسلامية في الصين (الايغوريين - ١٢ مليون مسلم) من اصل تركي، تتابع باهتمام اكبر تطور سياسات الجامعة التركية وتأثيرها على الاتحاد السوفيتي. ويشير الكاتب الى ان انتقال خطر زعزعة الاستقرار من مسلمي الصين الى الاتحاد السوفيتي بعد ان وسعت الصين الحريات الدينية لمسلميها بعد الثورة الثقافية في عهد ماو، يتخذ الآن مسارا عكسيا، اي من مسلمي الاتحاد السوفيتي الى الصين.

وفي الختام، يشير الكاتب الى تعذر تحديد الروابط التي ستجمع بين دول آسيا الوسطى السوفيتية في المستقبل، مع تقلص حجم الدولة السوفيتية، نظرا لاحتمام المنافسات، وتعدد مراكز التأثير عليها. ويشير الى ان الامر المؤكد، مع هذا، هو ان هذه التفاعلات ستحدث تغييرات دائمة في سياسات آسيا الوسطى والشرق الاوسط. ويشير الكاتب الى ان السوفييت بدأوا يناقشون فكرة نشوء كتلة مستقلة في آسيا الوسطى بصورة غير رسمية.

ويرى الكاتب انه يمكن لهذه الجمهورية الاسلامية السوفيتية بما حققت من نصح واعتدال ان تساعد في ضمان الاستقرار في العالم الاسلامي، كما انه ليس من

المرجح ان تميل نحو التعبير المتطرف عن الاسلام وعن المشاعر القومية لغياب الاساس المتين للمؤسسات الاسلامية التقليدية التي دمرتها السلطة الشيوعية، كما انه ليس من المرجح ان تكون هذه الجمهوريات معادية للغرب بصورة غريزية بل ربما تجد فيه قوة جذب بسبب الدعاية الشيوعية المعادية للغرب. ويشير الى ان المشكلة الجيوسياسية التي تعاني منها تلك الجمهوريات، وهي انها لا تطل على بحار مفتوحة توفر لايران ميزة اخرى تضاف الى الموارد الديبلوماسية والسياسية الهامة التي تمتلكها، خاصة اذا امتد مد خطوطها الحديدية لتلك الجمهوريات، الامر الذي سيجعل لها صوت قوي في الشؤون الاقتصادية للمنطقة ويزيد من أهمية العلاقات معها.

وعن موقف الولايات المتحدة يشير الكاتب الى رغبتها في عودة الجمهوريات الاسلامية السوفيتية الى العالم الاسلامي بطريقة سلمية. وهي وان كانت لا تستطيع ان تتدخل في التطور السياسي للاتحاد السوفيتي، فانها قد تعتمد على تشجيع حليفتها - تركيا على التفكير في هذه العملية بصورة ايجابية وابداعية، كنموذج جذاب يغري باتباعه، ويرى ان المصلحة الجوهرية للولايات المتحدة تتمثل في الا تؤدي عملية ظهور تكتل جديد في آسيا الوسطى، وما يترتب عليه من عمليات تكييف دولية الى وضعها في طريق الاصطدام مع الاتحاد السوفيتي مرة اخرى، ومن ثم يرى الكاتب انه "لا يجوز لاي من الجانبين ان ينظر الى الاستقلال المتزايد لجمهوريات آسيا الوسطى على انه جزء من تنافس تحكمه معادلة صفية" مشيرا الى أهمية ذلك في وقت تنبذ فيه قوى قومية جديدة في الاقليم، ويمكن ان تنتج عنه اشكال جديدة من زعزعة الاستقرار. "اشكال لا يرجى ان تصبح في هذه المرة جزءا من صراع اوسع بين الشرق والغرب".

* جراهام فولر، هو النائب السابق لرئيس مجلس المخابرات القومية في الولايات المتحدة الامريكية، وهو حاليا اخصائي في العلوم السياسية بمؤسسة راندا الامريكية.

* تناولنا لهذا المخلص في نشرة "فتح"، تفرضه ضرورة ان نعرف ما الذي يجري حولنا، وكيف يفكر الغرب أو يمارس ضد منطقتنا وضد الآخر الثقافي والحضاري والاقتصادي.. ولذا قدمنا وجهة النظر السابقة، من جانب معرفي صرف.

"فتح"

اسلحة الشرعية الدولية والشرعية العربية كاسلحة مساندة لسلح الشرعية الفلسطينية.

ان وضوح خطة الخصم الصهيوني الامبريالي، التي تلعب نفسية الغطرسة والاعتداد دورا هاما في كشف تفاصيلها، قد ساهمت في صياغة قرارات الخطة الاعترافية الدفاعية التي تبناها المجلس الوطني الفلسطيني. وحتى لا تكون هذه الخطة مجرد متراس جامد يمكن الالتفاف حوله فقد حملت معها خيارات الحركة بحيث تتواجد ادوات المواجهة في الزمان والمكان الملازمين. فالوجود الفلسطيني الاعزل والعاجز عن التعبير عن ارادته الوطنية هو المفاوض المطلوب امريكا في سياق لعبة السلام الامريكى المفروض، والذي لن يكتفي بالاستسلام وانما بالتصفية.

هذا الوجود الاعزل هو الحضور داخل مؤتمر يبحث في قضية الشرق الاوسط ولا توضع على جدول اعماله القضية الفلسطينية بالاسس السليمة المتمثلة بحق المنظمة في تسمية وفدها المستقل الذي يقرر كيف سيتعامل مع كل الاطراف على قدم المساواة. والمحضن باسلحة الشرعية الدولية وقراراتها وغير القابلة للتفاوض عليها. فقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ ليسا موضوع تفاوض وانما موضوع تطبيق وتنفيذ. وعلى المؤتمر ان يباشر بارغام العدو الصهيوني على تطبيق هذين القرارين بالانسحاب من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي مقدمتها القدس. وتطبيق حق العودة وحق تقرير المصير. واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف..

بهذه الاسلحة، هذه الاسس تدخل المنظمة الى المؤتمر وهي تدرك انها محصنة دفاعيا ومحصنة هجوميا وهي تعني حضور النضال والكفاح الذي يتعين عليه ان يصاحب عملية التفاوض برص متاريس الهجوم على قلاع الاعداء سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا. حتى تكون متاريس الهجوم دفاعا متقدما عن متاريس الدفاع. وحتى تصبح القضية والمنظمة والشعب في امان من قبضة العدو وهيمنته وغطرسته.

هذا الحضور الذي تناوله البحث داخل المجلس الوطني هو الذي اكد على الاسس التي بدونها لن تشارك المنظمة في مؤتمر السلام المطروح حتى لا يكون حضورها حضور مشاهد الزور.

وقد اكدت قرارات المجلس على الاهداف الراهنة

السابقة. ففي تلك كانت الانتفاضة الفلسطينية المباركة في اوج انطلاقها. وكان الاجماع العربي والتضامن العربي يختلف عما هو عليه الان. ناهيك عن الوضع الدولي الذي كان يبدو فيه ان سياسة الريسترويكا والجلانسونت توشك ان تلحق الهزيمة بالرأسمالية والامبريالية. وبان نهاية الحرب الباردة ستكون لمصلحة انتصار الاشتراكية والسلم والتقدم. ولكن الامور جاءت عكس ذلك. وخاضت الامبريالية الامريكية بكل غطرستها حربين عالميتين في وقت متداخل. الحرب الباردة.. وحرب الخليج. وكانت النتيجة ان امريكا استطاعت ان تجر العالم الى اعادة النظر في النظام الدولي القديم.. نظام القطبين. وفرضت نفسها على العالم بكل ما يحمله هذا الفرض من معاني الهيمنة الامريكية المطلقة. وحيث ان الحليف الاستراتيجي الاول لامريكا هو الكيان الصهيوني. فقد اصبح من المنطقي ان يشعر هذا الكيان بان له الحق ان يشارك امريكا في الهيمنة والغطرسة. وان يكون حليفها الاستراتيجي في النظام الدولي الجديد. ومشاركها في استثمار الفوز.

اذا كان مشروع السلام الفلسطيني مبادرة ناتجة عن استثمار لنتائج الانتفاضة المباركة فان المجلس الوطني في دورته العشرين لم يكن في مرحلة استثمار فوز، ولكنه كان في مرحلة مواجهة الخطة الامبريالية الصهيونية التي تستهدف اول ماتستهدف تصفية المنظمة والقضية الفلسطينية. ومن هنا فان المجلس كان يبحث في الحقيقة عن خيارات تقلل الخسائر وتحقق القدرة على الحفاظ على الذات. والاستعداد للمواجهة برص المتاريس خلف المتاريس حتى تصبح خطة التصفية، التي تسميها امريكا زورا وبهتانا مشروع سلام، تتصادم مع الخطة الفلسطينية الاعترافية التي تستهدف تحقيق السلامة للمنظمة وللشعب الفلسطيني.

من الطبيعي ان توضع متاريس الدفاع في الاماكن التي يتوقع منها هجوم الخصم. وحيث ان الخصم الامبريالي الصهيوني يتميز بقدرته على شن هجوماته من كل الجهات. فقد استلزم ذلك ان تكون متاريس الدفاع عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. متاريس متعددة متداخلة متحركة ومرة، تؤمن امتداداتها الى الساحات العربية والدولية وتعتمد على

التي يتم النضال داخل مؤتمر السلام وتحت مظلة الشرعية الدولية لتحقيقها.

ان العدو الصهيوني يدرك جيدا معنى مشاركة المنظمة في مؤتمر دولي للسلام يقوم على اساس قرارات الشرعية الدولية بما فيها قراراي مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام، هذا يعني وضع السد الفلسطيني في مواجهة طوفان التوسع الصهيوني. وهو يعني بداية النهاية للعصر الصهيوني على مساحات شاسعة رسمها قادته الصهاينة في ادمغتهم واحلامهم نقلًا عن صفحات خرافات تلمودية عنصرية.

وعلى ان ندرك جيدا اننا ونحن نفكر في وضع متاريس الدفاع.. والخطة الاعترافية فان عدونا الاستراتيجي ايضا يقوم بوضع متاريس دفاعية تحميه من تقلبات الوضع الدولي والظروف الموضوعية. وما نلاحظه اليوم من توترات تسود عالم السياسة الصهيونية، والخوف الذي يعتري اليمين الصهيوني المتطرف من امكانية تحقيق سلام يقوم على اساس الحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية يجعل قادة الصهاينة وعلى رأسهم شامير يهربون الى الامام.. الى صندوق الانتخابات في محاولة لكسب الوقت وتعطيل قوة الدفع الامريكية الراهنة وجرها الى حالة سكون وهي على ابواب صناديق الاقتراع الامريكى.

ان الهرب الصهيوني من مواجهة فكرة السلام يجد في الولايات المتحدة من يدعمه ويؤكد.. فالدور الصهيوني في المنطقة لا يزال يقوم على اساس كونه يحقق استراتيجية التوتر الدائم. وما دامت امريكا تدرك ان النزعات الوحشية عند شعوب الامة العربية لا تزال قائمة فانها مستظلة بحاجة للكيان الصهيوني استراتيجيا حيث به، وبه فقط، تستطيع ان تكسر التجزئة والتخلف والتبعية في المنطقة. وهو أداتها المباشرة لتحقيق مصالحها الحيوية وفرض سلطتها الدائمة.. ان ما يجب ان ندركه ونحن نخوض معارك الدفاع والهجوم. هو ان الولايات المتحدة لن تقوم بفرض اي ضغوط على الكيان الصهيوني من أجل تحقيق اهدافنا الوطنية. نحن فقط القادرون على احداث هذا الضغط وهو ما يتطلب منا خطة هجومية الى جانب خطتنا الاعترافية فالى جانب متاريس الدفاع، نحن بحاجة الى متاريس للهجوم.

ان اسس متاريس الدفاع المعبر عنها بالصلاية المبدئية والمرونة التكتيكية. وبالوحدة الوطنية وحشد

القوى والحركة هي المدخل الاساسي لنشر متاريس الهجوم واقتحام نقاط الضعف الصهيوني. وفرض وقائع جديدة على الارض تشد ازر الانتفاضة المباركة وتصلب ارادة التحدي وتصور البنية التحتية الراسخة والمتجذرة في عمق الارض الفلسطينية. وتعطي للسياسة الفلسطينية سلاح القدرة على فرض الارادة من خلال تكامل اشكال النضال السياسية والعسكرية والجماعية. ولقد عبر الموقف الفلسطيني المتماسك والمتلاحم داخل الارض المحتلة وخارجها عن الاستعداد الفلسطيني الدائم للتضحية وعن الايمان بحتمية النصر. وهو بهذا يؤكد الاستمرار في مخطط الهجوم. وهذا الاستمرار يتطلب التطوير الدائم.. وتصعيد ملكات الابداع في كافة المجالات الهجومية. وهذا الابداع الثوري مطلوب ليس فقط من القيادة والمراتب التنظيمية العليا. وانما هو سمة يجب ان يتحلى بها كل فتحي اينما كان وحيثما حل. فالابداع هو المدخل الجماعي في مراحل الهجوم التي هي ارقم. مراحل الدفاع والتي بها تصبح حركتنا المبدعة ضمانة شعبنا وامتنا في تحقيق النصر والتحرير. فالمعركة الشاملة التي خاضتها حركتنا خلال العام المنصرم بلغت اوجا لم تواجه مثله عبر مسيرة الثورة منذ الانطلاقة. ولقد اكدت حركتنا وثورتنا القدرة على الصمود الى حد الاعجاز. فالحربين العالميتين الباردة، وحرب الخليج كانتا كفيلتين بالاطاحة باعتي واغوى الدول عسكريا، ومع ذلك فقد استطاعت حركتنا، التي تقع على كاهلها قيادة المنظمة ومسيرة الثورة الراهنة، ان تكسر الكثير من اصفاد العزلة التي فرضت علينا بحجة الوقوف في وجه جريمة حفر الباطن. وكانت الجراح المشخنة في جسد شعبنا وثورتنا يتناوب على رش الملح عليها الاعداء وبعض الاهل ممن اعماهم الحقد وفقدوا البصيرة. وعلى الرغم من كل هذه الاصفاة وهذه القيود، فقد صمدت حركتنا وتمسكت بصحة موقفها المبدئي في مواجهة العدوان على العراق الذي كان عدوانا على واقع امتنا العربية ومستقبلها. وان صمودنا المعزز بالارادة هو مصدر الهامنا المستقبلي في مداخل الهجوم ضد مواقع الاعداء. وان الهجوم المعزز بالثقة بالنفس هو الذي يرسي تقاليد البطولة في شعوب امتنا وهو ما يعزز مكانة ثورتنا في ضمير امتنا ويجعلها بقوة ودعم جماهير العروبة والاسلام تتجاوز كل الصعاب وتفرض التراجع على العصر الصهيوني الامبريالي. وهو اول مقدمات النصر الاكيد الذي يبشر آجلا او عاجلا بميلاد العصر الفلسطيني والعربي الاكيد. وانها ثورة حتى النصر



الموال في الناي .. نداء

صحيح لا تكسري، ومكسور لا تأكلي وكلي حتى تشبعي".

(مثل شعبي)

حاول الرجل ان يشخص الحالة الراهنة، تلثم كثيرا، وتداول والصمت كثيرا، مطمئ شفتيه، وارقد وتقدم كأنه يناور في معركة حربية، وعاد ليلوذ بالمثل السابق، "صحيح لا تكسري ومكسور لا تأكلي وكلي حتى تشبعي".

(٢)

"أكلت يوم أكل الثور الابيض".
سالت عن دجلة : قالوا مشغولاً بالبحث عن حليب لطفل جائع.

سالت عن البصرة : قالو تضمد جروحها.
قلت وببيروت، قالوا تحاول ان تستأنس زمن البناء، لمت جرح الرصاصة التي اثخن الجسد صيف عام ١٩٨٢.

ومن قبل ومن بعد، لا تزال القدس، تقرأ الفاتحة على روح شهيد المواجهة والمدن العربية تلهوا عن صراخ وجع، دواء استبدل بنفط طائرة خفية.

تدخل المدينة العربية ذاتها وجعا، وتقرأ من كليله ودمنة "أكلت يوم أكل الثور الابيض".

(٣)

من الرابع في صراع الاعلام بين شامير وبوش؟ قلت .. آه يا وطني العربي ..

فلا تزال أنت أنت، تتوقع الماء من مرابطة عطش لا يحد .. ومن المقسوم لا القاسم ، سوى ورد وطني، وهذا

الريغيف القمحي .

يأتي المهاجر كل صباح، وفي يده ما كتبت مالطا العصر من نصوص في لقاء الكبيرين على قنطرة ماء في المتوسط.

من بيده المال يعطي، من بيده المال، له ألف صوت يرمي بالصندوق لحظة الانتخاب، فمن يحول الحملة، له الاتفاق، وله النهاية.

وأنت، أنت .. القسمة من قمحك، والمال أكثره من قمحك.

أنت أنت .. مرمي المساومة أنت.

(٤)

من يسرق من حيفا الشفتين، ومن ضحكة النهرين، من يدخل الطلقة في جوف رابعة العربية، من يحلم بنشاف القطن النيلي، من يترصد العصافير في بلادي، من ينادي العثم ليكون لون الصباح في الجنوب .. من غير القرش الغربي، والنوم الراقد في الذات العربية، يدنا تفتت عزم الريح، وندب صلاح الدين، ونرى حطين أغاني أهزوجة ولا نرى صلاح الدين . كيف صلى وكيف امتطى صهوة الحصان.

قطعوا الشجرة، رحلت العصافير...

وأبو ذر الغفاري لا يزال غريب الدار وبيته الزمان، والعين فينا تغادر البحر الى الغرب ونسقط في النسيان، فيغلبنا وجع الروح، وينكرنا أبا ذر، ولا يلقي صلاح الدين سلاما.

(٥)

نغادر ذاتنا، فلا يقتحم السهل مطر الكانون، فتدمع القمحة خجلا.

ويرقص الرمل على مسرح النهر الذي كان هنا.

(٦)

الماعز الجبلي يبحث عن سنبله، وقطرة ماء.

والموال في الناي نداء ..

والموال في الناي نداء .. يا هذا العربي.

الاتصالات والمراسلات :-

فاكسميل : 767599

البريد الخاص : ص . ب . 1080-18 - الجمهورية التونسية-